



الجامعة الإسلامية
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦ وتاريخ
١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨ وتاريخ
١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

Es.journalils@iu.edu.sa

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر
الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. أمين بن عائش المزيني
(رئيس التحرير)

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري

أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. حافظ بن محمد الحكمي

أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد سعد بن أحمد البوي

أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي

أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرحيم بن عبد الله الشنقيطي

أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. علي بن سليمان العبيد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية (سابقاً)

أ.د. مبارك محمد أحمد رحمة

أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة أم درمان الإسلامية

أ.د. محمد بن خالد عبد العزيز منصور

أستاذ الفقه وأصوله بالجامعة الأردنية وجامعة الكويت

سكرتير التحرير: خالد بن سعد الغامدي

قسم النشر: عمر بن حسن العبدلي

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الختلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقاً)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد

نائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري

عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن النويجري

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعية

أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

قواعد النشر في المجلة^(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستقلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيتته.
- أن يشتمل البحث على:
 - صفحة عنوان البحث باللغة العربية
 - صفحة عنوان البحث باللغة الإنجليزية
 - مستخلص البحث باللغة العربية
 - مستخلص البحث باللغة الإنجليزية
 - مقدّمة
 - صلب البحث
 - خاتمة تتضمّن النتائج والتوصيات
 - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية
 - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
 - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقياً أو إلكترونياً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليّة والعالمية - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاء من أوعية النشر - إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاجو) (Chicago).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

محتويات العدد

رقم الصفحة	البحث	م
٩	القراءات الشاذة في كتاب المستدرک علی الصّحیحین- دراسة وتوجیهاً د. أحمد بن فارس السّلموم	(١)
٩٧	اللمعة في خلاف السبعة للإمام عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الوهاب الحارثي المزني الحنفي الشهير بابن وهبان (٧٦٨هـ) - دراسة وتحقیقاً وتعليقاً من أول الكتاب إلى آخر أبواب الأصول د. هشام بن سليمان بن محمد الزيري	(٢)
٢٢٧	تراجهم القراء في غير المعرفة والغاية - قراء الأندلس أنموذجاً د. يوسف بن مصلح بن مهل الرادي	(٣)
٣٤٩	التمكن الدلالي للفرائد القرآنية الواردة في سياق الحديث عن القرآن الكريم د. محمود علي عثمان عثمان	(٤)
٤٥٩	أهمية دراسة اللغة العربية لطلاب الدراسات القرآنية ووسائل النهوض بها أ.د. محمد بن عبد العزيز بن محمد العواجي	(٥)
٥٨١	منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي	(٦)
٧٠٥	محاكمة الغماري وابن عاشور في حديث "مدينة العلم" د. أحمد بن علي الحندودي الغامدي	(٧)

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير

Exegetes' Methodology in dealing with
Exegesis chains of transmission

إعداد:

د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات القرآنية بجامعة طيبة

المستخلص

موضوع البحث: منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير.

هدف البحث: ينحصر هدف البحث فيما يلي:

- ١- تحرير المواطن التي يجب فيها تطبيق منهج المحدثين في نقد أسانيد التفسير والمواطن التي يتساهل فيها.
- ٢- تنقيح المنهج الذي ينبغي السير عليه في دراسة أسانيد التفسير.
- ٣- استعراض ما كتب في منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير.

مشكلة البحث: كيفية دراسة أسانيد التفسير، ومتى يعتمد منهج المحدثين في دراستها.

نتائج البحث: تكمن أهم نتائج البحث فيما يلي:

- ١- الوصول إلى تحرير المواطن التي يجب فيها تطبيق منهج المحدثين في نقد أسانيد التفسير والمواطن التي يتساهل فيها.
- ٢- الوصول إلى خلاصة المنهج الذي ينبغي السير عليه في دراسة أسانيد التفسير.

الكلمات الدالة (المفتاحية):

منهج - نقد - أسانيد - التفسير - المحدثين - السنة النبوية -

دراسة

Abstract

Research title: Exegetes' Methodology in dealing with Exegesis chains of transmission.

Research purpose: This research objective is limited to the following:

- 1- Editing areas in which the Methodology of Hadith's transmitters must be applied in criticizing the chains of Exegesis and the areas in which leniency is applied.
- 2- Reviewing the Methodology that should be followed in the study of the rules of Exegesis.
- 3- Reviewing what was written in the methodology study on chains of transmission of Exegesis.

Research problem: how to study the chains of transmission of Exegesis, and when to adopt the methodology of Hadith's transmitters.

Research results: The main results of the research are as follows:

- 1- Identifying editable areas in which Hadith's transmitters methodology must be applied in criticizing the chains of Exegesis and the areas in which leniency is applied.
- 2- Enhancing a methodology summary to be followed in studying of the chains of transmission of Exegesis.

Keyword (s): Methodology - Criticism – chains of narration -Transmitters of Hadith - Exegesis - Sunnah – Study.

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فإن تفسير كلام الله تعالى من أشرف العلوم وذلك لتعلقه بكلام الله تعالى، ولما كان كذلك فإن القول فيه شأنه عظيم فمن يفسر كلام الله تعالى فهو كالموقع عن الله جل جلاله، فهو كالذي يقول: أنا أخبركم عن مراد الله في قوله كذا أنه كذا. ولما كان الأمر بهذه الخطورة، وكان كثير من كتب التفسير المسندة التي تنقل مرويات التفسير بالأسانيد، قد اختلط غثها بسمينها، وتناثر المنهج الذي ينبغي أن يسير عليه الباحث في دراسة هذه الأسانيد، رأيت أن أكتب فيه مختصراً، أجمع فيه شتات ما كتب، وسميته: "منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير"^(١).

أهمية الموضوع والسبب الباعث:

وتتجلى في عدة أمور:

١- أن بطون كتب التفسير مليئة بالأقوال التفسيرية الضعيفة والمرجوحة والتي يعتقد بعض الناس خطأ أنها من المعاني المرادة لكلام الله تعالى، ويحتجون بها فتحدث عندهم لبساً في التوفيق بينها وبين ما صح من المسائل الشرعية التي تخالف هذه الأقوال، ولربما استغل

(١) عنوان البحث الذي وضعته أصلاً هو: "منهج دراسة أسانيد التفسير" ولكن رأيت المجلة تغييره إلى هذا العنوان.

الأعداء المغرضون هذه المرويات ليطلعوا بها في الدين، وفي كتاب الله تعالى، فكان لزاماً توضيح المحجة وبيان الجادة لتمييز ما صح مما لم يصح، والتفريق بين ما كان من تفسير النبوة، وما هو من اجتهادات الرجال؛ فإذا حصل هذا انحلت عقد شائكة كثيرة قبل.

٢- لقد كان في السابق إنما يقرأ في كتب أهل العلم أهل العلم، وأهل العلم يميزون ما يصلح وما لا يصلح، فلما انتشرت الكتب الإلكترونية وأصبح ينالها كل أحد، ربما ظن كثير من الناس أن كل ما في بطون الكتب من المرويات مسلم به، ويخفى عليه أن كتب الرواية إنما هي للتدوين وليست كلها محكمة، ولم يزعم أصحابها خلوها من الخطأ، وإنما وجهوه بأن "من أسند لك فقد أحالك ومن أرسل فقد تكفل لك"^(١) وجب بيان منهج الأخذ من كتب التفسير.

منهج البحث:

- ١- دراسة تعريف أسانيد التفسير واختيار التعريف الجامع المانع.
- ٢- عزو الآيات المستشهد بها إلى مواضعها في كتاب الله.
- ٣- تخريج الأحاديث النبوية باختصار وذلك بذكر من خرجها وخلاصة الحكم عليه بالصحة أو الضعف وغالباً ما أكتفي بحكم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله.
- ٤- توثيق المنقولات من مراجعها الأصيلة.

(١) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/ ٢٢٣).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

- ٥- شرح الغريب إذا لزم الأمر من كتب الغريب المعتمدة.
- ٦- لا أترجم للأعلام تخفيفاً من جهة، ولسهولة العثور على تراجمهم من جهة أخرى.
- ٧- اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي.

الدراسات السابقة:

- ١- مكاتبة بين الشيخ أبي إسحاق الحويني والشيخ الألباني.
- ٢- كيفية التعامل مع أسانيد التفسير للدكتور/ مساعد الطيار
- ٣- مناقشات الدكتور / عبد الله الجديع لما كتبه الدكتور / مساعد الطيار.
- ٤- اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق لمحمد صالح محمد سليمان.
- ٥- أسانيد نسخ التفسير للدكتور/ عطية الفقيه.
- ٦- التعبير في أسانيد التفسير للشيخ الطريفي.

خطة البحث:

لقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس توضيحية:

المقدمة وتتضمن: أهمية الموضوع والسبب الباعث؛ خطة البحث؛ منهج البحث.

التمهيد: ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإسناد في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: تعريف التفسير في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثالث: التعريف الإضافي لأسانيد التفسير.

المطلب الرابع: أهمية الإسناد ومكانته عند المسلمين.

المطلب الخامس: أهمية دراسة أسانيد التفسير.

المبحث الأول: مصادر التفسير المسند. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نماذج من كتب السنة التي تضمنت شيئاً من

مرويات التفسير المسندة.

المطلب الثاني: نماذج من كتب التفسير المسندة التي تعنى

بتفاسير الصحابة والتابعين.

المبحث الثاني: التفريق بين أسانيد السنة النبوية وأسانيد

التفسير. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أهم مظاهر العناية بأسانيد السنة النبوية.

المطلب الثاني: أهم مظاهر القصور في أسانيد التفسير.

المطلب الثالث: أقسام أسانيد التفسير. وتحت أربعة أقسام:

▪ **القسم الأول:** أسانيد لنقل التفسير المرفوع للنبي ﷺ.

▪ **القسم الثاني:** أسانيد لنقل تفسير الصحابة مما له حكم

الرفع وهو ملحق بالذي قبله.

▪ **القسم الثالث:** أسانيد لنقل اجتهادات الرجال في التفسير.

وتحت ثلاثة أنواع:

- النوع الأول: تفسير الصحابة.
- النوع الثاني: تفسير التابعين.
- النوع الثالث: تفسير تبع الأتباع.
- القسم الرابع: أسانيد نقل الإسرائيليات.
- المطلب الرابع: لماذا تساهل العلماء في نقد أسانيد التفسير.
- المطلب الخامس: توجيه قول الإمام أحمد: ثلاثة لا أصل لها.
- المطلب السادس: المراد بقولهم: ضبط الأحاديث المسندة أسهل وأهون من ضبط أسانيد التفسير.
- المطلب السابع: وقفات مع أهم من كتب في منهجية التعامل مع أسانيد التفسير من المعاصرين.
- الخاتمة وأهم التوصيات.
- ثبت المراجع والمصادر.

التمهيد:

المطلب الأول: تعريف الإسناد والتمن في اللغة والاصطلاح.

تعريف الإسناد في اللغة: ويأتي بعدة معانٍ:

المعنى الأول: "كل ما ارتفع من الأرض". قال ابن منظور:

"هو ما ارتفع من الأرض في قُبُل الجبل أو الوادي، ومنه سُئِلَ القوم في الجبل أي صعودهم"^(١).

المعنى الثاني: "المعتمد وما يستند عليه" قال ابن منظور:

أي: ما يستند عليه؛ قال أهل اللغة: وكل شيء أسندت إليه شيئاً فهو سند.^(٢)

المعنى الثالث: يأتي بمعنى الصعود والارتفاع والرقي. قال

ابن منظور: "ومنه سنود القوم في الجبل أي صعودهم"^(٣). والعامّة تطلق السنداء على الطريق الصاعدة في الجبل.

تعريف الإسناد في اصطلاح المحدثين وله عدة تعريفات

مقارنة:

قيل الإسناد هو: "طريق متن الحديث"^(٤) وقيل هو: "الطريق

(١) انظر: لسان العرب (٣/٢٢٠).

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) نفس المصدر السابق

(٤) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر السمعوني: (١/٨٩) كشف

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

الموصلة إلى المتن"^(١) وقيل هو: "رفع الحديث إلى قائله"^(٢) وقيل هو: "حكاية طريق المتن"^(٣).

الفرق بين السند والإسناد:

من العلماء من لا يفرق بينهما فيجعلهما بمعنى واحد، قال الطيبي: "السند والإسناد يتقاربان في معنى الاعتماد". وقال ابن جماعة: "المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد"^(٤). ومنهم من يجعل بينهما عموم وخصوص فيطلقون الإسناد على سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن فيكون بذلك مرادفاً للسند، وقد يطلقونه على عزو الحديث إلى قائله"^(٥).

قال في شرح مقدمة المشكاة: "السند يقال لرجال الحديث الذين رووه. ويأتي الإسناد بمعنى السند، وحيناً بمعنى ذكر رجال السند

اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (١/٩٨٤)

(١) انظر: شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٥٤٣) ومباحث في الحديث المسلسل (٤/٤).

(٢) انظر: الخلاصة للطيبي: (ص: ١٤١).

(٣) انظر تعريف هذا التعريف للحافظ ابن حجر في: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للرحيلي (ص: ١٩٥) وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (٢٨/١) ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٢/١).

(٤) انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث لابن جماعة: (ص: ٢٩) و الخلاصة للطيبي: (ص: ١٤١).

(٥) انظر: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: (ص: ٣٤) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص: ٢٠٢).

وإظهار ذلك أيضاً^(١).

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

بين ابن جماعة رحمه الله تعالى وجه مأخذه فقال: "وأخذه إما من السند، وهو: ما ارتفع وعلا من سفح الجبل؛ لأن المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلانٌ سندٌ، أي: معتمدٌ، فسُمي الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه"^(٢).

تعريف المتن لغةً واصطلاحاً: يطلق المتن في اللغة على عدة

معان منها:

تقول: "متن الشيء" أي: صلبه. وتقول: "ماتنه" أي: باعده في الغاية^(٣). والمتن هو: "ما ارتفع من الأرض واستوى، وقيل: ما ارتفع وصلب"^(٤).

تعريف المتن في اصطلاح المحدثين:

(١) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/٩٨٤) فيكون مراداً به حكاية السند.

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/٢٧) وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص: ٢٠٢) وأثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص: ٤٩) وشرح الموقظة للذهبي (ص: ٧٢).

(٣) انظر: أساس البلاغة للزمخشري: (٢/١٩٣).

(٤) انظر: لسان العرب لابن منظور: (٣/٣٩٨).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

قال ابن حجر: "هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام"^(١).
وبنحوه قال ابن جماعة^(٢). ويدخل في المتن أقوال الرسول ﷺ وأفعاله
وتقريراته، وكذا أقوال الصحابة والتابعين^(٣).

المطلب الثاني: تعريف التفسير في اللغة والاصطلاح.

التفسير في اللغة: مأخوذ من مادة: فسر: "والفَسْرُ هو:
الْبَيَانُ. تقول: فَمَسَر الشَّيْءَ يَفْسِرُهُ، بالكسْرِ، وَيَفْسِرُهُ، بِالضَّمِّ، فَسْرًا
وَفَسْرَةً: أَي: أَبَانَهُ، وَالتَّفْسِيرُ مِثْلُهُ. قال ابنُ الأَعرابي: الفَسْرُ: كَشَفُ
المُعْطَى، وَالتَّفْسِيرُ كَشَفُ المُرَادِ عَنِ اللَّفْظِ المُشْكَلِ، وَاسْتَفْسَرْتُهُ كَذَا
أَي سَأَلْتُهُ أَنْ يُفَسِّرَهُ لِي. وَقِيلَ: التَّفْسِيرُ البُؤْلُ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى
المَرَضِ وَيُنْظَرُ فِيهِ الأَطْبَاءُ يَسْتَدِلُّونَ بِلَوْنِهِ عَلَى عِلَّةِ العَلِيلِ"^(٤). وقال
السيوطي: "التفسير" تفعيل "من الفسر، وهو البيان والكشف، ويقال:
هو مقلوب السفر، تقول: أسفر الصبح إذا أضاء"^(٥).

تعريف التفسير في الاصطلاح:

- (١) انظر: شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٥٤٣).
- (٢) انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث لابن جماعة: (ص: ٢٩)
وتدريب الراوي: (٤٢/١) وألفية الحديث للسيوطي: (ص: ٣).
- (٣) انظر: شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٥٤٤).
- (٤) انظر: لسان العرب لابن منظور: (٥٥/٥) بتصرف.
- (٥) انظر: الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي: (٤/١٩٢).

قال الأصبهاني: "اعلم أن التفسير في عرف العلماء كشف معاني القرآن وبيان المراد"^(١). وقال أبو نصر القشيري: "التفسير مقصور على الاتباع والسماع والاستنباط مما يتعلق بالتأويل"^(٢). وقال الزركشي: "التفسير علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ"^(٣). وقال الزرقاني: "هو علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية"^(٤). وقال العيني هو: "التكشيف عن مدلولات نظم القرآن"^(٥).

المطلب الثالث: التعريف الإضافي لأسانيد التفسير.

يمكننا القول بأن التعريف الإضافي لأسانيد التفسير هو: (الأسانيد التي نقلت إلينا الروايات التفسيرية للقرآن عن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين).
شرح التعريف:

- (١) انظر: الإتيان في علوم القرآن للسيوطي: (١٩٢/٤).
- (٢) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي: (١٩٢/٤).
- (٣) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: (١٣/١).
- (٤) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: (٣/٢).
- (٥) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧٩/١٨).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

خرج بعارة:(الأسانيد): الروايات التفسيرية التي ليس لها أسانيد.

وخرج بعارة:(التي نقلت إلينا) ما لم ينقل إلينا كتفاسير المعاصرين.

وخرج بعارة:(الروايات التفسيرية للقرآن): المرويات التي لا علاقة لها بتفسير القرآن كالفقه والحديث ونحو ذلك.

وخرج بعارة:(عن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين) تفسيرات غيرهم وما ينقل عن أهل الكتاب من الإسرائيليات.

المطلب الرابع: أهمية الإسناد ومكانته عند المسلمين.

تظهر أهمية الإسناد من خلال وجوه منها:

١ - أنه لا يمكن تحقيق الأحاديث والأخبار وتمييز الصحيح من غيره إلا بالنظر في الأسانيد، ومعرفة الرواة.

٢ - بالإسناد حفظ العلماء السنة وصانوها من الزيادة والنقصان والتحريف ودس الأحاديث الموضوعة.

ج - بالإسناد ظهرت منزلة السنة النبوية، وعناية علماء الإسلام واهتمامهم بها، فقد نقلت ودرست بأدق طرق النقد والتحقيق التي لم تعرف في البشرية من قبل.

وقد استفاد عن الأئمة رحمهم الله كلاماً كثيراً في بيان أهمية الإسناد والحث عليه، حتى جعلوه من القربات والدين. ومن ذلك:

- ١ - ما روى الإمام أحمد بسنده عن عتبة بن أبي حكيم قال: سمع الزهري إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ: فقال الزهري: "قاتلك الله يا بن أبي فروة، ما أجرأك على الله، ألا تسند حديثك؟ تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة"^(١).
- ٢ - قال ابن المبارك: "الإسناد عندي من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، فإذا قيل له من حدثك؟ بقي"^(٢). ومعناه أي: بقي متحيراً لا يدري ما يقول.
- ٣ - وقال أيضاً: "بيننا وبين القوم القوائم"^(٣) ويعني بالقوائم: الإسناد.
- ٤ - وقال القاضي عياض: "فاعلم أولاً أن مدار الحديث على الإسناد فيه تبين صحته ويظهر اتصاله"^(٤).
- ٥ - وقال شعبة بن الحجاج العتكي: "كل حديث ليس فيه:

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٦) وأدب الإملاء والاستملاء للسمعاني: (ص: ٥).

(٢) انظر: الجامع لأحلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/٢١٣) وشرف أصحاب الحديث له أيضاً (ص: ٤١) والإملاء إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض: (ص: ١٩٤).

(٣) انظر: مقدمة صحيح مسلم: (١/١٥) وشرح علل الترمذي (١/٣٥٩) وجيه النظر إلى أصول الأثر لظاهر السمعي: (١/٨٨).

(٤) الإملاء إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض: (ص: ١٩٤).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

- حدثنا، وأخبرنا، فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام" (١).
- ٦ - وقال أيضاً: " كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال بالحديث: حدثنا، عنيت به فوقفته عليه، وإذا لم يقل حدثنا لم أعن به" (٢).
- ٧ - وقال أيضاً: "كل حديث ليس فيه "أنا" و"ثنا" فهو خل وبقل" (٣).
- ٨ - وقال أيضاً: "إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد" (٤).
- ٩ - وقال الأوزاعي: "ما ذهب العلم إلا ذهب الإسناد" (٥).
- ١٠ - وقال ابن سيرين: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم" (٦).
- ١١ - وقال عبد الله بن عون: "لا يؤخذ هذا العلم إلا عمن

(١) انظر: مقدمة المحروحين لابن حبان: (٢٧/١).

(٢) انظر: مقدمة المحروحين لابن حبان: (٢٧/١).

(٣) انظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: ٥١٧) وأدب

الإملاء والاستملاء للسمعاني: (ص: ٧) وشرح علل الترمذي (٥٨٧/٢).

(٤) انظر: شرح علل الترمذي (٣٦٠/١).

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) مقدمة صحيح مسلم (١٥/١) والمحدث الفاصل (٢٠٩) وتحفة الأشراف

بمعرفة الأطراف (٣٥٦/١٣).

شهد له بالطلب" (١).

١٢ - وقال أبو علي الجبائي: "خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة

أشياء لم يُعْطِهَا مَنْ قَبْلَهَا: الإسناد، والأنساب، والإعراب" (٢).

١٣ - وقال أبو حاتم: "لم يكن في أمة من الأمم من خَلَقَ اللهُ

آدم، أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة" (٣). فالإسناد

خصيصة لهذه الأمة التي انفردت به، فلم يُؤثر عن أمة من الأمم العناية

برواة أخبارها وأحاديث أنبيائها ما عرف عن أمة محمد ﷺ.

١٤ - وقال ابن الأثير: "اعلم أن الإسناد في الحديث هو

الأصل وعليه الاعتماد وبه تعرف صحته وسقمه" (٤).

١٥ - وقال عبد الله بن إدريس: "ربما حدث الأعمش

بالحديث، ثم يقول: بقى رأس المال، حدثني فلان قال: ثنا فلان عن

فلان عن فلان" (٥).

١٦ - وقال الإمام النووي: "الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن

(١) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر لظاهر السمعوني: (١/١٨٨).

(٢) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٨٧) وتدريب الراوي

(١٥٩).

(٣) انظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص: ٤٣).

(٤) انظر: جامع الأصول (١/١٠٩).

(٥) انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص: ٥٣).

معه سلاح فبأي شيء يقاتل" (١).

المطلب الخامس: أهمية دراسة أسانيد التفسير.

الناظر في مرويات التفسير يجد أن الغالب على أسانيدها الضعف، فهي تحت النقد الذي يسير عليه المحدثون لا ترقى لدرجة المرويات الحديثية من حيث الثبوت وسنعرض هنا الأسباب الداعية لدراسة أسانيد التفسير:

١ - خطورة القول على الله في كتابه بلا علم، فالناظر في المأثور من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما جاء عن الصحابة وسلف الأمة يدرك خطورة هذا الأمر، فقد قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

قال البغوي: "هو عام في تحريم القول في الدين من غير يقين" (٢). وقال ابن القيم: "وقد حرم الله سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، وجعله من أعظم المحرمات، بل جعله في المرتبة العليا منها، فرتب المحرمات أربع مراتب وبدأ بأسهلها وهو الفواحش، ثم ثنى بما هو أشد تحريماً منه وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريماً

(١) انظر: شرف أصحاب الحديث (٢٤) وشرح علل الترمذي (١/٣٦٠).

(٢) انظر: معالم التنزيل للبغوي (٣/٢٢٦).

منهما وهو الشرك به سبحانه، ثم ربع بما هو أشد تحريماً من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم، وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه"^(١).

وقد أخرج الترمذي بسنده عن جندب بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ) ثم قال: "هذا حديث غريب، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم، وهكذا روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أنهم شددوا في هذا، في أن يفسر القرآن بغير علم، وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن، فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسروه بغير علم أو من قبل أنفسهم. وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا، أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم"^(٢).

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار) قال الترمذي: هذا حديث

(١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (١: ٣٨).

(٢) الحديث مخرج في: سنن الترمذي ت شاکر (٥/٢٠٠) وسنن أبي داود (٣/٣٢٠) والسنن الكبرى للنسائي (٧/٢٨٦) وقد حكم عليه الإمام الألباني بالضعف كما في ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٨٢٧) وضعيف سنن الترمذي (ص: ٣٦٠).

حسن^(١).

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: "أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إن قلت في آية من كتاب الله برأيي أو بما لا أعلم"^(٢).

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: "إن القرآن كلام الله تعالى فمن كذب على القرآن فإنما يكذب على الله عز وجل"^(٣).

وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنه: "لقد أدركت فقهاء المدينة، وإهم ليعظمون القول في التفسير، منهم سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيب، ونافع"^(٤) وعن ابن أبي مليكة، أن ابن عباس رضي الله عنه سئل عن آية - لو سئل عنها بعضكم لقال فيها- فأبى إن يقول فيها"^(٥). وقال مسروق: "اتقوا التفسير فإنما هو الرواية عن الله"^(٦).

(١) الحديث مخرج في مسند أحمد (٥٠٨/٢) وسنن الترمذي (١٩٩/٥) ومسند البزار، البحر الزخار (٢٨٨/١١) وشرح السنة للبخاري (٢٥٧/١) وحكم عليه الألباني بالضعف في ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٨٢٧) وضعيف سنن الترمذي (ص: ٣٥٩).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٧٨/١).

(٣) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٥٨٩/١).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٧٩/١).

(٥) انظر: المصدر السابق (٨٦/١).

(٦) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: (٢٢٩) وذكره ابن تيمية في "مجموع الفتاوى (٣٧٤/١٣) والقرطبي في تفسيره (٣٤/١).

وحكى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: "إنا لا نقول في القرآن شيئاً"^(١). وقال ابن شوذب: حدثني يزيد بن أبي يزيد قال: "كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام، - وكان أعلم الناس - فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن، سكت كأن لم يسمع"^(٢).

قال ابن تيمية: "من قال في القرآن برأيه، فقد تكلف ما لا علم له به، وسلك غير ما أمر به، فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ، لأنه لم يأت الأمر من بابه، كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار، وإن وافق حكمه الصواب"^(٣).

فإذا كانت حرمة القول في كتاب الله بهذه المثابة فإن ذب الكذب وبيانه وكشف المدسوس مما تزخر به بطون كتب التفسير من أوجب الواجبات المتحتمات على أهل العلم بل هو نوع من الجهاد في سبيل الله.

٢ - كثرة الكذب على ابن عباس رضي الله عنه فإنه لما تميز في تفسيره بتزكية النبي صلى الله عليه وسلم له بقوله: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)^(٤)

(١) انظر: تفسير القرآن من الجامع لابن وهب (٦٣/٢).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٨٦/١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣٧١/١٣).

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: (٤١/١) باب وضع الماء عند الخلاء، وأخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب فضائل عبد الله بن عباس

أدى ذلك إلى كثرة الكذب عليه؛ ولذا قال ابن تيمية: "وما أكثر ما يُحَرِّفُ قول ابن عباس ويُغلط عليه"^(١) وما صح عن ابن عباس تجد أكثره عن تلامذته الكبار المشهورين. ومما يدل على ذلك ما رواه البيهقي عن شيخه الشافعي حيث قال: "لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيهة بمئة حديث"^(٢). يقول الدكتور حكمت بشير ياسين معلقاً: "رواه عن الشافعي تلميذه المصري عبد الحكم، وهو ثقة مجمع عليه. والبيهقي من أعرف الناس بكلام إمامه الشافعي، ومن أقدرهم على تتبع كلامه. وكذلك أخرج الأثر أبو عبد الله محمد بن أحمد بن شاکر القطان في "فضائل الإمام الشافعي"^(٣)

ويقول الدكتور محمد حسين الذهبي: "ويبدو أن السر في كثرة الوضع على ابن عباس هو: أنه كان في بيت النبوة، والوضع عليه يُكسب الموضوع ثقةً وقوةً أكثر مما وُضِعَ على غيره. أضف إلى ذلك أن ابن عباس كان من نسله الخلفاء العباسيون، وكان من الناس من يتزلف إليهم ويتقرب منهم بما يرويه لهم عن جدهم"^(٤)

رضي الله عنه رقم ٢٤٧٧.

(١) انظر: تفسير آيات أشكلت لابن تيمية: (١/٤٦٠).

(٢) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح: (١/١٩٣).

(٣) انظر: الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (١/٣١).

(٤) انظر: التفسير والمفسرون" (١/٥٦).

ويقول أيضاً: "وقد نُسب إلى ابن عباس رضي الله عنه جزء كبير في التفسير، وطُبع في مصر مراراً باسم "تنوير المقباس من تفسير ابن عباس" جمعه أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشافعي، صاحب القاموس المحيط، وقد اطلعتُ على هذا التفسير، فوجدتُ جامعه يسوق عند الكلام عن البسملة الرواية عن ابن عباس بهذا السند: "أخبرنا عبد الله الثقة بن المأمون الهروي، قال: أخبرنا أبي، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمود بن محمد الرازي، قال: أخبرنا عمار بن عبد المجيد الهروي، قال: أخبرنا علي بن إسحاق السمرقندي، عن محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس". وعند تفسير أول سورة البقرة، وجدته يسوق الكلام بإسناده إلى عبد الله ابن المبارك، قال: حدثنا علي بن إسحاق السمرقندي عن محمد بن مروان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس. وفي مبدأ كل سورة يقول: وبإسناده عن ابن عباس.

وهكذا يظهر لنا جلياً، أن جميع ما روى عن ابن عباس في هذا الكتاب يدور على محمد بن مروان السدي الصغير، عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وقد عرفنا مبلغ رواية السدي الصغير عن الكلبي فيما تقدم... وهذا يدلنا على مقدار ما كان عليه الوضّاعون من الجرأة على اختلاق هذه الكثرة من التفسير المنسوبة إلى ابن عباس، وليس أدل على ذلك، من أنك تلمس التناقض

ظاهراً بين أقوال في التفسير نسبت إلى ابن عباس ورويت عنه^(١).
فهذه حال المرويات التي تروى عن ابن عباس رضي الله عنه ترجمان القرآن
والذي لكلامه في كتاب الله تعالى من المكانة ما لا يخفى والتي شحنت
بها كتب التفسير بالمأثور مما يوجب على أهل الاختصاص تمييز ما يجب
نقده من غيره لبيان الصواب من الخطأ.

٣ - السير على نهج الأئمة المحققين في نقد المرويات وفق المنهج
السليم، وتصفية كتب التفسير من الدس والدخيل، وعدم الاغترار
بكثرة النقول وتكررها في كتب التفسير، ينقلها الآخر عن الأول، فيظن
من لا دراية له أن كثرة نقلها تزيد من قوتها، ولذا قال الزركشي رحمه
الله: "لطالب التفسير مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة: الأول: النقل عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا هو الطراز الأول، ولكن يجب الحذر من الضعيف
والموضوع، فإنه كثير وإن سواد الأوراق سواد في القلب"^(٢) وقال ابن أبي
حاتم: "إن قيل كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله
عز وجل ومعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن
أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، رضي الله
تعالى عنهم، فإن قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل:
بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة،

(١) انظر: التفسير والمفسرون (١/٦٢).

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/١٥٦).

ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان"^(١).

٤ - أن المرويات في التفسير التي تنقل أقوال الصحابة والتابعين أكثرها نسخ متكررة بإسناد واحد تروي مجموعة كبيرة من المرويات، بعضها يتكرر بالآلاف وبعضها بالمئات في تفسير الطبري وتفسير ابن أبي حاتم. ومن ذلك:

- إسناد علي بن أبي طلحة عن ابن عباس تكرر في أكثر من (١٥٠٠) موطن في تفسير الطبري.

- ذكر الطبري تفسير قتادة في أكثر من (٣٠٠٠) موطن، والذي ربما يكون قد نقل كل مادته بالإسناد التالي: حدثنا بشر بن معاذ، حدثنا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة. كما ذكره الأستاذ فؤاد سركين.

- كما نقل الطبري من تفسير مجاهد حوالي (٧٠٠) مرة بالإسناد التالي: حدثنا محمد بن عمرو الباهلي حدثنا أبو عاصم النبيل حدثني عيسى بن ميمون المكي حدثنا ابن أبي نجيح عن مجاهد.

- ونقل الطبري من تفسير عطية العوفي عن ابن عباس في تفسيره (١٥٦٠) موضعا بإسناد واحد.

وكذا الحال في تفسير ابن أبي حاتم، وتفسير عبد الرزاق الصنعاني

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/١).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

الذي روى أغلب تفسيره عن معمر عن قتادة.^(١)

فدراسة هذه الأسانيد المتكررة يسهل على الباحثين معرفة الصحيح من غيره من غير عناء.

٥ - تحرير النزاع في كثير من المسائل الخلافية في التفسير بتنقيح أسانيد مروياتها، فإذا استبعد ما لم يصح سهّل معرفة القول الراجح.

(١) انظر: الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (٣٤/١) بتصرف.

المبحث الأول: مصادر التفسير المسند.

وفيه مطالبان:

- المطلب الأول: نماذج من كتب السنة التي تضمنت شيئاً من مرويات التفسير المسندة
- المطلب الثاني: نماذج من كتب التفسير المسندة التي تعنى بتفاسير الصحابة والتابعين.

المطلب الأول: نماذج من كتب السنة التي تضمنت شيئاً من مرويات التفسير المسندة:

١- صحيح البخاري: واسمه: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" صنّفه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة: (٢٥٦هـ) واشتهر باسم: "صحيح البخاري" وهو أصح كتب الحديث النبوي عن رسول الله ﷺ بعد القرآن الكريم. واستغرق في تأليفه ستة عشر عاماً، وأحاديثه منتقاة من ستمائة ألف حديث. وقد شرحه الحافظ ابن حجر في كتابه النفيس المسمى بفتح الباري شرح صحيح البخاري، علق فيه على الروايات المعلقة وأشار إلى وصلها.

وقد تضمن صحيح البخاري كتاباً خاصاً بالتفسير سماه: "كتاب تفسير القرآن" فيه عدد كبير من الأبواب حيث بلغت ما يقارب الأربعمئة باب من غير أبواب كتاب فضائل القرآن والتي بلغت سبعة وثلاثين باباً. وهذان الكتابان قد أخذنا الجزء السادس بأكمله من طبعة بولاق التي اعتنى بها الدكتور محمد زهير بن ناصر الناصر. أما التفسير المتفرق في بقية كتب صحيح البخاري فهو كثير فمثلاً:

عدد الأبواب	اسم الكتاب	عدد الأبواب	اسم الكتاب	عدد الأبواب	اسم الكتاب
1	مناقب	4	الأيمان	405	تفسير

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية - العدد ١٨٨ - الجزء الأول

القرآن	والنذور	الأنصار		
أحاديث الأنبياء	45	المحصر وجزاء الصيد	4	1 أبواب العمرة
التوحيد	43	الصوم	4	1 جزاء الصيد ونحوه
فضائل القرآن	37	بدء الخلق	4	1 الكفالة
البيوع	9	الاستئذان	3	1 الحرث والمزراعة
الأدب	8	كفارات الأيمان	2	1 الاستقراض
المغازي	8	الفرائض	2	1 الصلح
الوصايا	8	المظالم	2	1 فرض الخمس
الحج	8	المناقب	2	1 الوضوء
القدر	7	الإيمان	2	1 الحيض
الرفاق	6	العلم	2	1 التيمم
الجهاد والسير	6	الجمعة	2	1 الصلاة
الدييات	5	الإكراه	1	1 مواقيت الصلاة
الاعتصام	5	الفتن	1	1 الأذان
الحدود	5	الأحكام	1	1 الاستسقاء
الشهادات	5	وكتاب أخبار الآحاد	1	1 سجود القرآن

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

1	التهجد	1	الدعوات	5	الزكاة
670			مجموع الأبواب		

وقد تبعت أسانيد البخاري لمرويات التفسير في كتاب تفسير القرآن فوجدته لا يسند إلا المرفوع للنبي ﷺ أو الموقوف على الصحابة رضي الله عنهم، أما التابعين فلم أجد له إلا موطنين فقط وهما:

١ - حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، قال: "البحيرة: التي يمنع درها للطواغيت، فلا يجلبها أحد من الناس، والسائبة: كانوا يسيبونها لأهنتهم لا يحمل عليها شيء" (١).

٢ - حدثنا قتيبة، حدثنا حماد، عن يحيى بن عتيق، عن الحسن، قال: "أكتب في المصحف في أول الإمام: بسم الله الرحمن الرحيم، واجعل بين السورتين خطأ" (٢).

وهذا الصنيع له دلالة من الإمام محمد بن إسماعيل البخاري فيما يتعلق بأسانيد التفسير فإن الصحابة رضي الله عنهم شاهدوا التنزيل، فقولهم ليس كقول غيرهم من حيث الحجّة، وأما التابعون فكل ما رواه عنهم ذكره معلقاً، فيقول: وقال قتادة؛ وقال مجاهد؛ وقال

(١) انظر: صحيح البخاري (٥٤/٦).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٧٣/٦).

عكرمة؛ وهكذا.

٢ - صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى: (٥٢٦١هـ) وضمنه كتاب التفسير، وهو كتاب صغير لم يزد على سبعة أبواب ذكر فيها مرويات متفرقة حول بعض الآيات وهي ما بين أحاديث مرفوعة أو من أقوال الصحابة، وليس فيها شيء عن التابعين.

٣ - سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة: (٥٢٧٩هـ). وقد ضمنه كتاب أبواب تفسير القرآن وفيه خمسة وتسعون باباً وأربعمائة وخمسة عشر حديثاً كلها عن النبي ﷺ أو الصحابة رضي الله عنهم عدا النزر اليسير عن التابعين؛ منها هذا الإسناد: حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، قال: حدثنا يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة. ويروى عن مجاهد، في هذه الآية: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ قال: فتم قبلة الله. حدثنا بذلك أبو كريب، قال: حدثنا وكيع، عن النضر بن عربي، عن مجاهد، بهذا.^(١)

٤ - كتاب تفسير القرآن من جامع عبد الله بن وهب المصري المتوفى في سنة (١٩٧هـ) وقد تضمن مائتين وسبعة وثمانين رواية. حققه: ميكلوش موراني ونشرته دار الغرب الإسلامي في سنة ٢٠٠٣ م وعدد أجزائه ثلاثة أجزاء.

(١) انظر: سنن الترمذي (٢٠٦/٥).

- ٥ - سنن سعيد بن منصور الخراساني الجوزجاني المتوفى في سنة: (٢٢٦هـ) وحققه الدكتور سعد الحميد ضمنه كتاب التفسير فيه من الفاتحة إلى الرعد ومجموع مروياته (١١٧٧) رواية ليس فيها مما يروى عن التابعين إلا أقل القليل.
- ٦ - مستدرک أبي عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى في سنة: (٤٠٥هـ) ضمنه كتاب التفسير ومجموع ما فيه (١١١٩) رواية ليس فيها مما يروى عن التابعين إلا القليل.
- وهناك بعض الكتب التي جمعت زوائد دواوين السنة المتفرقة وبوّبها مع أفراد مرويات التفسير في كتب مستقلة، مع حذف الأسانيد مثل:
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير المتوفى في سنة: (٦٠٦هـ) وفيه ما يقرب من ٤٣٠ رواية تفسيرية؛ من الأحاديث.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى في سنة (٨٠٧هـ) وفيه ما يقرب من ٩١١ رواية تفسيرية؛ من الأحاديث أيضاً.
- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، وفيه ما يقرب من ٨٠ رواية تفسيرية؛ من الأحاديث.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى في سنة: (٨٥٢هـ) وفيه ما يقرب من ٢٨٠ رواية تفسيرية؛ من الأحاديث.

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري المتوفى في سنة: (٥٨٤٠هـ)، وفيه ما يقرب من ٤٠٧ رواية تفسيرية؛ من الأحاديث.
هذه أهم دواوين السنة التي قد يحتاج إليها الناظر في أسانيد التفسير التي تروي التفاسير النبوية وتفسير الصحابة رضي الله عنهم. والملاحظ أن هذا النوع قد برز فيه الأئمة الثقات كابن معين وأحمد والثوري وابن عيينه وأبي حاتم وابن أبي حاتم وأشباههم، وأبرز الدواوين الصحاح والسنن والمعاجم والمانيد والمستدركات، ومعها كتب الزوائد لتسهيل الوصول للمتفرق.

المطلب الثاني: نماذج من كتب التفسير المسندة التي تعنى بتفاسير

الصحابة والتابعين:

- ١ - تفسير الثوري، لسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري المتوفى سنة: (١٦١هـ) وفيه ٩٠٨ رواية.
- ٢ - تفسير عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة: (٢١١هـ) وفيه ٣٧٥٥ رواية.
- ٣ - وما طبع من تفسير عبد بن حميد (ت: ٢٤٩هـ).
- ٤ - أحكام القرآن لأبي إسحاق الجهمي المتوفى سنة: (٢٨٢هـ). وفيه ٤٤١ رواية.
- ٥ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى في سنة: (٣١٠هـ). وهو من أوعب كتب التفسير المسندة.

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

- ٦ - تفسير ابن المنذر، المتوفى سنة: (٣١٩) وفيه ٢١٠٧ رواية.
- ٧ - أحكام القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي المتوفى سنة: (٣٢١هـ) وفيه ٢٠٧٨ رواية.
- ٨ - تفسير القرآن العظيم، للإمام عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة: (٣٢٧هـ)، وفيه ١٧٤٥٦ رواية وهو مليء بالرواية عن الصحابة والتابعين.
- ٩ - التفسير الوسيط لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، المتوفى سنة: (٤٦٨هـ) وفيه ١٤٥٥ رواية. وغيرها كثير مما لم يطبع أو هو في عداد المفقود.

المبحث الثاني:

التفريق بين أسانيد السنة النبوية وأسانيد التفسير.

وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول: أهم مظاهر العناية بأسانيد السنة النبوية.
- المطلب الثاني: أهم مظاهر القصور في أسانيد التفسير.
- المطلب الثالث: أقسام أسانيد التفسير. وتحت أربعة أقسام:
 - القسم الأول: أسانيد لنقل التفسير المرفوع للنبي ﷺ.
 - القسم الثاني: أسانيد لنقل تفسير الصحابة مما له حكم

الرفع.

- القسم الثالث: أسانيد لنقل اجتهادات الرجال في التفسير.

وتحتة ثلاثة أنواع:

- النوع الأول: تفسير الصحابة.
- النوع الثاني: تفسير التابعين.
- النوع الثالث: تفسير تبع الأتباع.
- القسم الرابع: أسانيد نقل الإسرائيليات.
- المطلب الرابع: لماذا تساهل العلماء في نقد أسانيد التفسير.
- المطلب الخامس: توجيه قول الإمام أحمد: ثلاثة لا أصل لها.
- المطلب السادس: المراد بقولهم: ضبط الأحاديث المسندة أسهل وأهون من ضبط أسانيد التفسير وألفاظها.
- المطلب السابع: وقفات مع أهم من كتب في منهجية التعامل مع أسانيد التفسير من المعاصرين.

المطلب الأول: أهم مظاهر العناية بأسانيد السنة النبوية.

لقد اعتنى أئمة الإسلام بأسانيد السنة النبوية عناية فائقة لم يعرف لها مثيل في الدنيا، فقعدوا لهذا العلم قواعد وضوابط اصطلاحاً عليها وساروا على وفقها، وألقى الله عليهم اجتماعاً عليها وفتح عليهم في تأسيسها حتى أصبحت من عجائب علوم البشر، وما ذلك إلا تحقيقاً لمراد الله في قوله سبحانه وتعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] فالسنة من الوحي كما قال تعالى ﴿ وَمَا يَطِئُونَ عِ

أَهْوَىٰ ﴿٣﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ [النجم: ٤] ولذا فإنه يوجد فرق بين أسانيد السنة النبوية وبين أسانيد نقل مرويات التفسير في الجملة، ويمكننا تلخيص ذلك فيما يلي:

- ١ - أن هذه الأسانيد اهتم بها أئمة الحديث وغربلوها، وما تركوا منها شيئاً إلا ميزوا صحيحه من سقيمه.
- ٢ - أنها وضعت لدراستها القواعد والاصطلاحات التي تضمن تدقيقها بدقة عالية.
- ٣ - أن هذه الأسانيد بدأت العناية بها من وقت مبكر أول ما بدأت الفتنة تطل برأسها.
- ٤ - أنها صنفت لدراستها كتب الجرح والتعديل لتمييز النقلة بحسب ضبطهم وعدالتهم.
- ٥ - أن دراستها تميزت بالصرامة التامة من غير محاباة، صيانة لحديث رسول الله ﷺ ولم ينظر لحسن المقصد أو سلامة النية.
- ٦ - لقد تميزت دراسة هذه الأسانيد بعدالة المنهج وانضباطه في جرح الراوي وتعديله بذكر ما له وما عليه ومتى يكون الجرح مؤثراً ومتى لا يكون مؤثراً.
- ٧ - انقسم العلماء في دراسة هذه الأسانيد من المعدلين والمجرحين إلى متشددين ومتساهلين ومعتدلين.
- ٨ - أن هذه الأسانيد سقطت لدراستها حرمة أعراض الرواة المجروحين في مقابل صيانة السنة النبوية، ولذا لم يعتبروا جرحهم من

الغيبية المحرمة بل من الأمر الواجب المأمور به.

- ٩ - أن هذه الأسانيد برز فيها الأئمة الكبار والرواة الثقات كالشافعي ومالك وأحمد ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وسفيان الثوري وسفيان ابن عيينة وأصراهم.
- ١٠ - أنها صنفت لها الدواوين الكبار المتنوعة فمنها السنن والصحاح والمسانيد والمعاجم والمستدركات والزوائد والمستخرجات والموضوعات والمراسيل وكتب أطراف الأسانيد وكتب أطراف الأحاديث، وهذا من كمال العناية والاهتمام.

المطلب الثاني: أهم مظاهر القصور في أسانيد التفسير.

عندما نتأمل طريقة السلف في التعامل مع أسانيد التفسير فإنه يتبين لنا أن عنايتهم كانت منصبية بالدرجة الأولى على أسانيد السنة النبوية، وأما أسانيد التفسير وسائر كلام أهل العلم من الصحابة والتابعين فلم يولوه الاهتمام نفسه، فنجدهم بدرجة أقل اعتنوا بتفسير الصحابة، وبأقل منه بتفاسير التابعين، ولذا فإننا نجدها قد اتسمت بما يلي:

- ١ - أن أسانيد التفسير لم تظفر بالعناية التي ظفرت بها أسانيد السنة من حيث التدقيق والتمحيص.
- ٢ - أن ما كان منها مرفوعاً للنبي ﷺ قد نال عناية فائقة من العلماء كونه من السنة وهي وحيٌ يجب تنقيحه مما لا يصح.

- ٣ - أن ما كان منها من تفاسير الصحابة رضوان الله عليهم فهو في الرتبة الثانية من العناية كونهم عاصروا التنزيل وعرفوا التأويل، وتزداد عنايتهم بها عند الاختلاف.
- ٤ - أن هذه الأسانيد برز فيها الرواة الضعفاء كالضحاك، وجويبر، وعطية العوفي، وليث بن أبي سليم، والكلبي، ومحمد بن أسحاق، والسدي الكبير، والسدي الصغير، وأضراهم.
- ٥ - أن جملة منها تروي صحفاً كبيرة بإسناد واحد.
- ٦ - أنها يتساهل فيها عند التحمل ولذا يكثر فيها الانقطاع والتدليس وعدم التصريح بالسماع.
- ٧ - أنها في الغالب مجالس لتفسير القرآن فلا تجد فيها التزاماً بصيغ التحمل والأداء المعروفة عند المحدثين.
- ٨ - لا تكاد تجد من هذه الأسانيد في دواوين السنة إلا ما كان لرواية تفسير مرفوع أو كان منقولاً عن كبار الصحابة رضي الله عنهم وبأعداد قليلة جداً.

المطلب الثالث: أقسام أسانيد التفسير:

القسم الأول: أسانيد لنقل الوحي وهو ما كان من قبيل تفسير القرآن بالقرآن المرفوع للنبي ﷺ، أو تفسير القرآن بالسنة النبوية، أو من تفسير الصحابة الذي له حكم المرفوع؛ وأمثلة ذلك كما يلي:

١ - تفسير القرآن بالسنة المرفوعة ومثاله:

▪ ما رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن: باب: وقوله تعالى:

﴿ وَظَلَلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَبَيْتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٥٧]

قال رحمه الله: "حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن عبد الملك، عن عمرو بن حريث، عن سعيد بن زيد ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (الكُمأة من المن، وماؤها شفاء للعين)"^(١).

▪ ما رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن: باب قوله تعالى:

﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلِ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة: ١٤٢]

قال رحمه الله: "حدثنا أبو نعيم، سمع زهيراً، عن أبي إسحاق، عن البراء ﷺ: أن رسول الله ﷺ صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً، أو سبعة عشر شهراً، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت،

(١) انظر: صحيح البخاري (٦/١٨).

وأنه صلى، أو صلاحها، صلاة العصر وصلى معه قوم فخرج رجل ممن كان صلى معه فمر على أهل المسجد وهم راكعون، قال: أشهد بالله، لقد صليت مع النبي ﷺ قَبْلَ مكة، فداروا كما هم قبل البيت، وكان الذي مات على القبلة قبل أن تحول قِبَل البيت رجالاً قُتِلوا، لم نَدْر ما نقول فيهم، فأنزل الله: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^(١).

■ ما رواه البخاري في كتاب تفسير القرآن: باب قوله تعالى:

﴿ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ ﴾ [النساء: ٦٩] قال رحمه الله: "حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من نبي يمرض إلا خَيْر بين الدنيا والآخرة) وكان في شكواه الذي قبض فيه، أخذته بَحَّةٌ شديدة، فسمعته يقول: ﴿ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩] فعلمت أنه خَيْر"^(٢).

حكم هذا النوع من الأسانيد: وهذا النوع من الأسانيد يجب إخضاعه لمعايير المحدثين في نقد الأسانيد، لأنه من الوحي المنسوب

(١) انظر: المصدر السابق (٦/٢١).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٦/٤٦).

للنبي ﷺ فلا يجوز بحال التساهل في نقله وروايته بحجة أنه من التفسير، أو جاء في نسخة تفسيرية، والمتساهل في روايته يُخشى عليه من الدخول في وعيد الكاذب على رسول الله ﷺ.

٢ - تفسير القرآن بقول الصحابي الذي له حكم الرفع

ومثاله:

■ ما رواه الإمام مسلم رحمه الله في باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها، ومن ورائها من غير تعرض للدبر قال: "حدثنا قتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، واللفظ لأبي بكر، قالوا: حدثنا سفيان، عن ابن المنكدر، سمع جابراً، يقول: كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها، كان الولد أحول، فنزلت:

﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]^(١).

■ ما رواه الإمام البخاري رحمه الله في كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] قال: "حدثنا عياش بن الوليد، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قرأ: (فدية طعام مساكين) قال: هي

(١) انظر: صحيح مسلم (١٠٥٨/٢).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

منسوخة^(١).

■ ما رواه الإمام البخاري رحمه الله في كتاب تفسير القرآن:
باب: قوله ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى الْهَلْكََةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٥] قال: "حدثنا إسحاق، أخبرنا النضر، حدثنا شعبة، عن سليمان، قال: سمعت أبا وائل، عن حذيفة، : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى الْهَلْكََةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] قال: نزلت في النفقة"^(٢).

حكم هذا النوع من الأسانيد: وهذا النوع من الأسانيد حكمه كالذي قبله، يجب إخضاعه لمعايير المحدثين في نقد الأسانيد، لأنه يأخذ حكم الوحي المنسوب للنبي ﷺ فلا يجوز بحال التساهل في نقله والاعتماد عليه، بحجة أنه من التفسير، أو جاء في نسخة تفسيرية.

القسم الثاني: أسانيد لنقل تفسير الصحابة مما له حكم

الرفع للنبي ﷺ.

وهو كالذي سبق.

القسم الثالث: أسانيد لنقل اجتهادات الرجال في التفسير،

وهو ثلاثة أنواع:

(١) انظر: صحيح البخاري (٢٥/٦).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٢٧/٦).

- النوع الأول: أسانيد لنقل تفسير الصحابة مما ليس له

حكم الرفع، ومثاله:

■ قال ابن جرير: "حدثنا ابن حميد قال، حدثنا سلمة بن الفضل قال، حدثني ابن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد، فيما روى عن سعيد بن جبير، أو عكرمة، عن ابن عباس: (فباءوا بغضب على غضب) فالغضب على الغضب، غضبه عليهم فيما كانوا ضيعوا من التوراة وهي معهم، وغضب بكفرهم بهذا النبي الذي أحدث الله إليهم" (١).

■ قال ابن أبي حاتم: "حدثنا أبو زرعة، ثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عبد الله بن أبي عتبة، عن ابن مسعود، أنه سئل عن الرجل، يجمع بين الأختين الأمتين، فكرهه فقال: يقول الله تعالى: ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] فقال له ابن مسعود: بعيرك أيضا مما ملكت يمينك" (٢).

■ قال ابن المنذر: "حدثنا موسى، قال: حدثنا داود بن عمرو الضبي أبو سليمان، عن نافع، عن ابن أبي مليكة، قال: قرأت عائشة هؤلاء الآيات: " ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ قالت: آمنوا بمحكمه ومتشابهه، ولا

(١) انظر: تفسير الطبري (٢/٣٤٥).

(٢) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٣/٩١٤).

يعلمونه"^(١).

حكمه: وهذا النوع من الأسانيد لا يخلو من الحالات

التالية:

١ - أن يكون التفسير المنقول يتفق مع غيره من التفاسير ومع المتقرر في الكتاب والسنة فلا يخالفهما ولا يزيد عليها، فحينئذٍ لا حاجة لدراسة إسناده، فمضمونه متقررٌ وليس فيه نزاع.

٢ - أن يكون التفسير المنقول بهذا الإسناد يختلف مع غيره من التفاسير الأخرى، ولكنه من قبيل اختلاف النوع، فهذا أيضاً لا حاجة لدراسته لأن القرآن حملاً ذو وجوه، والحمل على التأسيس أولى من الحمل على التأكيد ما دامت الآية تحتمل هذا المعنى المنقول، وباعتبار أن هذا رأيٌ لقائله لا رواية له.

٣ - أن يكون التفسير المنقول بهذا الإسناد يختلف مع غيره اختلاف تضاد لا يمكن معه الجمع بوجه من الوجوه، فحينئذٍ لا بد من دراسته وتمحيص المرويات قبل الاستدلال بها، خاصةً إذا كان متعلقاً بمسائل الحلال والحرام والعقائد.

(١) انظر: تفسير ابن المنذر (١/١٣١).

- النوع الثاني: أسانيد لنقل تفسير التابعين. ومثاله:

■ قال ابن جرير: "حدثني نصر بن عبد الرحمن الأودي قال: ثنا المحاربي، عن يحيى بن أبي أنيسة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، وسئل عن قوله: ﴿فَقَدِيَّةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] فقال مجاهد: إذا قال الله تبارك وتعالى لشيء: (أو أو)، فإن شئت فخذ بالأول، وإن شئت فخذ بالآخر" (١).

■ قال ابن جرير: "حدثنا بشر بن معاذ، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة: قوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٧٨] يقول: لا يعلمون الكتاب ولا يدرون ما فيه" (٢).

■ قال ابن جرير: "حدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا شعبة، عن أبي حصين، عن سعيد بن جبير قال: إنما سمي آدم لأنه خلق من أديم الأرض" (٣).

حكمه: وهذا النوع من الأسانيد حكمه كالذي قبله على ما

سبق من تفصيل.

- النوع الثالث: أسانيد تفسير تبع الأتباع. ومثاله:

■ قال ابن جرير: "حدثني علي بن سهل، قال: ثنا ضمرة بن

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/٣٩٧).

(٢) انظر: المصدر السابق: (٢/١٥٥).

(٣) انظر: المصدر السابق: (١/٥١٢).

ربيعة، عن سفيان الثوري، في قوله: ﴿مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطارق: ١٠] قال: القوة: العشيبة، والناصر: الحليف^(١).

■ قال ابن جرير: "حدثنا ابن حميد، قال: ثنا جرير، عن عطاء بن السائب، قال: "الثفت": حلق الشعر، وقص الأظفار، والأخذ من الشارب، وحلق العانة، وأمر الحج كله"^(٢).

■ قال ابن جرير: "حدثني المثنى، قال: ثنا إسحاق، قال: ثنا عبد الله بن الزبير، عن ابن عيينة: في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢] قال: كل صاحب بدعة ذليل"^(٣).

حكمه: وهذا النوع من الأسانيد حكمه كالذي قبله على ما

سبق من تفصيل.

القسم الرابع: أسانيد نقل الإسرائيليات ومثاله:

■ قال ابن جرير في قصة أم موسى لما ألقته في البحر: "حدثني موسى بن هارون، قال: ثنا عمرو، قال: ثنا أسباط، عن السدي، قال: لما وضعت أرضعته ثم دعت له نجاراً، فجعل له تابوتاً، وجعل مفتاح التابوت من داخل، وجعلته فيه، فألقته في اليم"^(٤).

(١) انظر: تفسير الطبري: (٣٠١/٢٤).

(٢) انظر: المصدر السابق: (٥٢٨/١٦).

(٣) المصدر السابق: (٤٦٥/١٠).

(٤) المصدر السابق: (١٥٧/١٨).

حكمه: وهذا النوع من الأسانيد لا حاجة لدراسة إسناده لأن الإسرائيليات لا تخلو من ثلاث حالات:

- ١ - أن توافق شرعنا، فالحجة في شرعنا وليس فيها.
- ٢ - أن تخالف شرعنا، وهذه معلومة البطلان قد كفيينا مؤونتها.
- ٣ - ألا تخالف شرعنا ولا توافقه فهذا حكمه قد بينه النبي ﷺ كما في حديث أبي هريرة ؓ في صحيح البخاري قال: كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦ الآية] ^(١). فدل الحديث على وجوب التوقف في أخبار بني إسرائيل وعدم تصديقها ولا تكذيبها.

المطلب الرابع: لماذا تساهل العلماء في نقد أسانيد التفسير.

تتلخص أسباب تساهل العلماء في نقد أسانيد التفسير فيما

يلي:

- ١ - أن الله إنما تكفل بحفظ وحيه إلى نبيه ﷺ أما كلام الرجال فليس مشمولاً بالآية، واشترط تطبيق منهج المحدثين عليها فيه اتهام للعلماء بالتقصير في حفظ الشريعة.

(١) صحيح البخاري (٢٠/٦).

٢ - أن المرويات التفسيرية تشبه شروح الحديث النبوي، ولم يقل أحدٌ بوجود نقل الشروح بالأسانيد.

٣ - أن أصل الحجة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بفهم السلف الصالح مما لم يختلفوا فيه وليس في أقوال الرجال من غيرهم حجة، إلا في حالة الإجماع.

٤ - أن القول في القرآن بالرأي المحمود المنضبط بأصول التفسير جائز على الصحيح وهو الذي يكون من قبيل الاجتهاد، فعندما يطلق العلماء التفسير بالرأي، فإنما يقصدون بالرأي: الاجتهاد.

٥ - كثرة هذه المرويات ومشقة دراستها. قال الألباني رحمه الله في رسالته للحويني: "وما كان سكوت العلماء عنها إلا لكثرتها وصعوبة التفريغ لها"^(١).

٦ - أن الرواة الثقات كانت عنايتهم بأمور الديانة، ومسائل الأحكام الظاهرة التي يُخاطب بها الناس، فحرصوا عليها، ونقلوها، وشدّدوا بالنقل فيها، وتساهلوا في غيرها لأن العمر يضيق بالكل، فاعتنوا بالأهم. فالأئمة يتساهلون في التفسير، ولا يتساهلون في أمور الأحكام. يقول عبد الرحمن بن مهدي: "إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال، تساهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال، وإذا روينا

(١) انظر: مقدمة تفسير ابن كثير ط. ابن الجوزي (٩/١).

في الحلال والحرام والأحكام، تشدّدنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال" (١) ويقول يحيى بن سعيد: "تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يؤثّقونهم في الحديث - ثم ذكر ليث بن أبي سليم وجويبر بن سعيد والضحّاك، ومحمد بن السائب. وقال: "هؤلاء لا يُحمّد أمرهم، ويكتب التفسير عنهم" (٢)(٣).

٧ - أن العناية بعلوم التفسير والسّير والتاريخ والفتن والمغازي وغيرها لم تظهر إلاّ لَمَّا حُفظت الشريعة وبُدئ بتدوينها، وكانت العناية في عصر التابعين أظهر منها في عهد الصحابة، وفي أتباع التابعين أظهر من التابعين، وفي أتباع التابعين أظهر من أتباع التابعين وهكذا، حتى توسّعت العلوم (٤).

٨ - أن الكتابة عن نقلة التفسير الضعفاء محتملة؛ لأنهم قد اعتنوا بذلك، فصاروا من أئمة التفسير، وكذلك من أئمة اللغة؛ ويُحدّث عن هؤلاء الضعفاء، وإن كان بعضهم لا يُعتمد عليه (٥).

٩ - أن القرآن نزل بلسانٍ عربيّ مبین، يفهمه عامّة الناس في

(١) انظر: مستدرک الحاكم النيسابوري: (١ / ٦٦٦).

(٢) انظر: دلائل النبوة للبيهقي: (١/٣٥).

(٣) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي (ص: ١٥) بتصرف.

(٤) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي (ص: ١٥) بتصرف.

(٥) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي (ص: ١٥) بتصرف.

الصدر الأول، وتفسير ألفاظه وبيانه يعتبر من فضول العلم عند كثير منهم، بل إن فهم الأعرابي منهم لألفاظه ومقاصده يفوق فهم كثير من كبار المفسرين من المتأخرين، وما نزل القرآن إلا ليفهمه الناس بلا تكلف وبيان، وهذا مقتضى التكليف بمجرد السماع وبلوغ الحجاج للأسماع، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 6] لأن الأصل أن القرآن مفهوم بمجرد سماعه عند جمهور الخلق، ولكن لما توسّعت بلدان المسلمين، وكثرت الفتوحات، واختلط العرب بالعجم، دخلت العجمة على اللسان العربي، فاحتاج للتفسير، وهذا سبب قلة التفسير المرفوع؛ لأنه لا حاجة إليه عندهم، فلو فسّروا القرآن لفسّروه بما يرادفه فهماً، واستوى المفسر والمفسر به من جميع الوجوه أو أكثرها، ولأصبح التفسير حشواً، يزهد الناس في النظر فيه، مع استحالة حصول ذلك منهم؛ فالعرب تكره الحشو والتكرار وتُنزّه نفسها عنه، والنفوس تأبى أن تفسر لها الواضحات، ولذلك كلّه يعرف قلة التفسير للقرآن عندهم، بل إذا كان العربي يُنزه نفسه والمخاطب عن سماع المترادفات في كلامهم، فذلك في كلام الله أولى؛ لأن جلال كلامه واضح بيّن لا يحتاج معه إلى قلب ولا تعسف. مع أنهم عربٌ يُعربون الكلام سليقةً، ولا يحتاجون إلى قواعد وضوابط نحويّة، بل لا يعرفونها، لذا يقول الشاعر:

ولست بنحويّ يَلُوكُ لِسَانَهُ ولكن سَلِيْقِي أَقُولُ فَأَعْرِبُ

قال الشافعي: كان مالكُ بن أنسٍ يقرأ بالسَّلِيْقِيَّة^(١). لهذا امتاز لسان البصريين عن لسان الكوفيين؛ لأنهم أخذوه من منبعه الأصلي، وهو لسان الأعراب الأقباح، يقول الرِّياشي أبو الفضل البصري، وهو يلمز الكوفيين: إنما أخذنا اللغة من حَرْشَةَ الضَّبَابِ وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز^(٢). ويقول أبو محمد اليزيدي البصري:

كُنَّا نَقِيسُ النُّحُوَّ فِيمَا عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ

(١) انظر: تاريخ دمشق: (٢٥ / ١٩٥) والسَّلِيْقِيَّة من الكلام: ما كان الغالب عليه السهولة، وهو مع ذلك فصيح اللفظ منسوب إلى السَّلِيْقِيَّة، وهي الطبيعة، ومعناه ما سمح به الطبع، وسهل على اللسان، من غير أن يُتَعَهَّد إعرابه. يقال: فلان يقرأ بالسَّلِيْقِيَّة: أي بطبعه - لم يقرأ على القراء، ولم يأخذه عن تعليم. غريب الحديث للخطابي (٣ / ٥٩).

(٢) قال ابن دريد: رأيت رجلاً في الوراقين بالبصرة يفضل كتاب المنطق ليعقوب بن السكيت ويقدم الكوفيين فليل للرياشي وكان قاعداً في الوراقين قال فقال: إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز أو كلام يشبه هذا. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص: ٦٩) وتاريخ النحو العربي (ص: ٢٣) والشيراز: اللبب المصفى. والكامخ: إدام، كما في القاموس المحيط.

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

فجاء أقوامٌ يقيسُونَهُ على لَعَى أشياخِ قُطْرُبِ (١). (٢).

١٠ - أن الأئمة النقاد جوزوا الرواية في التفسير عن بعض من لا تُقبل روايته في الأحكام؛ لأن مَرَدَّ التفسير إلى اللغة، ومرد الأحكام إلى النص، والنص لا يثبت إلا بصحة الإسناد، واللغة تثبت بوجوهٍ عدَّةٍ، ونص القرآن قطعي الثبوت. يقول يحيى بن معين: "اكتبوا عن أبي مَعَشَرٍ حديث محمد بن كعب خاصة" (٣). وذلك أن رواية أبي معشر عن محمد بن كعب إنما هي في التفسير خاصة، ولا يكاد يكون له حديث في غيره. والمنكر في باب التفسير بيّن واضحٌ أظهر من غيره، للاشتراك في مخالفته لوجوه اللغة مع أصول الشرع، أو لا يكون له نظائر

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ص: ٣٦) قطرب: بالضمّ وسكون الطاءِ وضَمّ الراءِ وتشديد الباءِ المؤخّدة المضمومة، كما ضَبَطَهُ الجَوْهَرِيُّ، أو بتخفيفها وتشديد اللام، كما ضَبَطَهُ ياقوتُ، وروى عن ياقوتٍ فَتَحَ القافِ أيضاً في الضبطِ الأوّل: موضعان، أحدهما: بالعراق غَرِيٍّ دَجَلَةٌ، كما في العُباب، وفي المُشْتَرِكِ لياقوت: بَيْنَ بَغدَادَ وَعُكْبَرَاءَ، وَكَانَ جَمْعاً لِأَهْلِ القَصَبِ والشُّعراءِ والخُلَعاءِ، يُنسَبُ إِلَيْهِ الخُمُرُ، والموضِعُ الثَّانِي: قَرْيَةٌ مُقَابِلَ أَمَدَ، يُباعُ فِيهَا الخُمُرُ أيضاً. انظر: تاج العروس (٣٠/٢٥٩).

(٢) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي (ص: ١٦) بتصرف.

(٣) انظر: شرح العلل لابن رجب: (٢/٢٤٦).

في القرآن^(١).

١١ - بالسبر لمرويات الضعفاء في التفسير؛ فإنها في غالبها لا تخالف وجهًا من وجوه العربية؛ فإن خالفت وجهًا فإنها تُحمَل على الوجه الآخر، الذي لا يخالف نصًّا ولا حكمًا ولا أصلًا، والنبي ﷺ كلامه مبين للقرآن موضح له، ومع ذلك فهو يجمع المعاني الكثيرة باللفظ القليل، وهو ما يُسمَّى بجوامع الكلم؛ قال النبي ﷺ : (إِنَّمَا بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ)^(٢)؛ فإذا كان هذا لكلام النبي ﷺ المبين الموضح للقرآن؛ فهو لكلام الله من باب أَوْلَى، فكلام الله له وجوهٌ عدَّة، كما أخرج ابن سعد عن ابن عباس: أن علي بن أبي طالب أرسله إلى الخوارج، فقال: "اذهب إليهم فخاصمهم ولا تحاجهم بالقرآن؛ فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة". وأخرج من وجه آخر أن ابن عباس قال له: "يا أمير المؤمنين، فأنا أعلم بكتاب الله منهم؛ في بيوتنا نزل. قال: صدقت، ولكن القرآن حمَّال ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكن خاصمهم بالسُّنن؛ فإنهم لن يجدوا عنها حَيصًا. فخرج إليهم فخاصمهم بالسنن، فلم تبق بأيديهم حجة"^(٣) وقد جعل بعض العلماء ذلك من أنواع معجزات القرآن، حيث كانت الكلمة الواحدة

(١) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي: (ص: ٢٢) بتصرف.

(٢) صحيح البخاري: (٤/٥٤).

(٣) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٣/٢٣).

تنصرف إلى عشرة أوجه وأكثر وأقل، ولا يوجد ذلك في كلام البشر؛ فقد يشته على الإنسان اختلاف بعض الصحابة بحمل بعض الألفاظ على تأويل آية ويخالفه الآخر ونحو ذلك، وهذا كله يُحمّل على باب التنوع، ولا يُحمّل على المخالفة^(١).

١٢ - لما كان كثير من التفسير من قبيل اختلاف التنوع، تساهل العلماء بالرواية عن الضعفاء؛ لأن الأصل الأصيل والمقصد العلي من النقد والتعليل خوف ورود شيء من المعاني المنكرة، والتي تخالف الأصول الثابتة، ولأن تفاسيرهم لا تخرج عن الوجوه المشروعة، واعتمادهم كله على لغة العرب. وإعمال منهج النقاد في أحاديث الأحكام بقواعده وأصوله وتشدده، على أحاديث التفسير قصور، إذ إن المقصود من نقد الحديث سلامته من الدخيل فيه، والقرآن ليس كذلك، فهو محفوظ لقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]. وخلاف التنوع ينبغي ألا يحكى خلافاً هكذا^(٢).

١٣ - أن المرويات عن الصحابة والتابعين إنما هي كتب يروونها عن بعض، وليست محفوظات تُحفظ في الصدور، ولذلك فإن أقل المحفوظات في الأبواب في الشرع هي في التفسير، فكان ثمة نسخ تُروى، واشتهرت؛ كتفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وتفسير عطية

(١) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي: (ص: ٢٤ - ٢٥) بتصرف.

(٢) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي: (ص: ٢٨) بتصرف.

العوفي عنه، وتفسير السُّدي عن أشياخه، وتفسير قتادة الذي يرويه عنه معمر بن راشد وسعيد بن أبي عروبة، وتفسير الضَّحَّاك بن مُزاحم، وكذلك تفسير مجاهد بن جَبْر الذي يرويه عنه القاسم بن أبي بَزَّة وغيرهم. وهذه الصحف تُروى وتُحْمَلُ إن كان الراوي لها ليس متهمًا بالكذب؛ لأنه يحمل على أنه يُحدِّث من هذه الصحف؛ فالأئمة يُطلقون القول بتضعيف الراوي، ويريدون بذلك - غالباً - رواياته في الأحكام في الحلال والحرام، وعند العمل والاحتجاج يفرِّقون؛ لأن الأحكام هي المقصودة من الجرح والتعديل، لذا روى الخطيب في "الجامع" عن يحيى بن سعيد قال: تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سُلَيْمٍ وجُوَيْرِ بن سعيد والضَّحَّاك ومحمد بن السائب، وقال: هؤلاء لا يُجْمَدُ أمرهم، ويكتب التفسيرُ عنهم^(١).

١٤ - أن من تخصص في فنٍّ من الفنون يُقدِّم على غيره، وإن كان غيره من كبار الثقات أو الحفاظ الأثبات فيقدم من هو دونه عليه في الغالب، إذا كان مختصاً بما يرويه، ولذلك اشتهر عن كثيرٍ من الأئمة والرواة أنه قد اختصَّ بباب من الأبواب، فقدم على من هو أثبتُّ منه بالحفظ والرواية، وأظهر في باب الديانة والصالح؛ فعلم القراءات الأئمة فيه من الكبار، ومنهم من لا تُقبَلُ روايته في أحاديث

(١) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي (ص: ٢٧) بتصرف.

الأحكام، وإن كان هو من الأئمة الثقات في غير هذا الباب^(١).
١٥ - أن أكثر المفسرين ورواة التفسير من العرب، وأن أصل الاحتجاج والاعتماد في التفسير هو على لغة العرب، وإليها يجب أن يُرجع، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤] وقال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥] وقد نص البيهقي على هذا فقال:^(٢) " وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم، لأن ما فسروا به؛ ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط"^(٣).

١٦ - أن أكثر مرويات التفسير من الموقوفات والمقطوعات، والنقاد يتساهلون في الموقوف والمقطوع ما لا يتساهلون في المرفوع. وإن كان بعض الأئمة يجعل الموقوف في التفسير على الصحابة في حكم المرفوع معني، قال الحاكم في كتابه المستدرک: "تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين البخاري ومسلم حديثٌ مُسند"^(٤). وقال في موضع آخر من كتابه: "هو عندنا في حكم المرفوع" ومُراده: أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج، لا أنه يُنسب مرفوعاً. لأن

(١) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي (ص: ٢٩-٣٠) بتصرف.

(٢) انظر: دلائل النبوة للبيهقي: (١/٣٥).

(٣) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي (ص: ٣٢) بتصرف.

(٤) انظر: المستدرک على الصحيحين للحاكم (٢/٢٨٣).

النبي ﷺ مأمورٌ بالبيان لهم، لذا قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤] والمقطوع به أنه بيّن ما يحتاج إلى بيان، لذا كان آخر ما نزل من القرآن ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ [المائدة: ٣] ومن تمام الدين تمام بيانه المذكور في الآية. وما ندد عن الفهم يُسأل عنه، وما لم يُسأل عنه، موكول إلى لغتهم التي نزل بها القرآن وفهموه عليها، فكان سكوّهم مع علم النبي ﷺ عن فهمهم، شبيهة بالإقرار. هذا ما أراده الحاكم^(١).

١٧ - إذا كان الراوي ممن يُضعَف، أو كان واهي الحديث، أو منكرًا، فإنه إن قال بقوله في باب التفسير فإن هذا القول قوله هو، لا قول غيره؛ فلا يقال برّدّه بوجه من الوجوه، وبعض المعتنين يَحْكُم بضعف رواية من الروايات لأن قائلها ضعيف، فكيف تكون ضعيفةً وهي صحيحة إليه وهو قائلها؛ فالسُدِّيُّ أو الكلبيُّ واهي الحديث جدًّا، إلا أنه من أئمة التفسير، ومن المتبصّرين بلغة العرب؛ فإذا قال قولاً، فينظر إسناده إليه فحسب، وإن كان قال عن غيره، فيفرّق بين نقله عن غيره وبين قوله هو؛ فقوله هو يعني أنه قد فسر كلام الله تعالى على ما فهمه من لغة العرب، وما يضعف به هو ما ينقله عن غيره؛ لذلك يقال: إن الضعفاء في التفسير ما يفسّرون من قولهم هو أقوى مما

(١) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي (ص: ٣٣) بتصرف.

ينقلونه عن غيرهم، ويدخل الضعف في نقلهم ولا يدخل في قولهم؛ لأنهم لا يتكلمون بجهل، وإنما يتكلمون بمعرفةٍ وعلمٍ، والخطأ والغلط يدخل في حفظهم، لا يدخل في معرفتهم، لأن معتمدَهُم العربية. وفي قول يحيى القطان السابق: "هؤلاء لا يحمد حديثهم ويكتب التفسير عنهم"^(١) أن كلامهم في التفسير يُكتب ويُعنى به ما لا يُعنى بمرويِّهم، فقد يكون فيما يكتب عنهم من البيان للقرآن ما يزيل اللبس عنه، ويكون المُفسِّرُ عمدةً في فهمه، كما تُعتمدُ مفردات اللغويين في بيان معانيه^(٢).

المطلب الخامس: توجيه قول الإمام أحمد: ثلاثة لا أصل لها.

أخرج الخطيب البغدادي في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع قال: أنا أبو سعد الماليني، أنا عبد الله بن عدي الحافظ، قال: سمعت محمد بن سعيد الحراني، يقول: سمعت عبد الملك الميموني، يقول: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: (ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير)^(٣).

وقد وجه العلماء قديماً وحديثاً عبارة الإمام أحمد هذه بعدة

(١) انظر: البدر المنير (٤/٤٤٢).

(٢) انظر: التحبير في أسانيد التفسير للطريفي (ص: ٣٢) بتصرف.

(٣) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/١٦٢).

توجيهات، نقف مع كل توجيه وناقشه إن شاء الله تعالى بما يفتح الله.
التوجيه الأول: توجيه الخطيب البغدادي حيث يرى أنه إنما أراد
به كتباً مخصوصة في هذه العلوم الثلاثة لا يعتمد عليها ولا يوثق
بصحتها، للأسباب التالية:

١ - سوء أحوال مصنفها. ٢ - عدم عدالة ناقلها. ٣ -
زيادات القصاص فيها.

قال: "فأما كتب الملاحم فجميعها بهذه الصفة وليس يصح
في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة اتصلت
أسانيدها إلى الرسول ﷺ من وجوه مرضية وطرق واضحة جلية.

وأما المغازي فمن المشتهرين بتصنيفها وصرف العناية إليها
محمد بن إسحاق المطلبى ومحمد بن عمر الواقدي فأما ابن إسحاق فقد
تقدمت منا الحكاية عنه أنه كان يأخذ عن أهل الكتاب أخبارهم
ويضمنها كتبه وروي عنه أيضاً أنه كان يدفع إلى شعراء وقته أخبار
المغازي، ويسألهم أن يقولوا فيها الأشعار ليلحقها بها.

وروى بسنده عن "أبي عمرو الشيباني، قال: سمعت أبي يقول:
رأيت محمد بن إسحاق يعطي الشعراء الأحاديث يقولون عليها الشعر"
وأما الواقدي فسوء ثناء المحدثين عليه مستفيض وكلام أئمتهم فيه طويل
عريض.

وروى بسنده عن يونس بن عبد الأعلى، قال: قال لي الشافعي:
"كتب الواقدي كذب وليس في المغازي أصح من كتاب موسى بن

عقبة مع صغره وخلوه من أكثر ما يذكر في كتب غيره". فما روي من هذه الأشياء عمن اشتهر بتصنيفه وعرف بجمعه وتأليفه هذا حكمه فكيف بما يورده القصاص في مجالسهم ويستميلون به قلوب العوام من زخارفهم؟ إن النقل لمثل تلك العجائب من المنكرات وذهاب الوقت في الشغل بأمثالها من أخسر التجارات". أ.هـ^(١)

قال الخطيب: "وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن فمن أشهرها كتابا الكلبي ومقاتل بن سليمان" ثم روى بسنده عن عبد الصمد بن الفضل، قال: سئل أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، فقال أحمد: "من أوله إلى آخره كذب فقليل له: فيحل النظر فيه؟ قال: لا. وروى عن مالك: أنه بلغه أن مقاتل بن سليمان، جاءه إنسان فقال له: إن إنساناً سألني ما لون كلب أصحاب الكهف فلم أدر ما أقول له قال: فقال له مقاتل: ألا قلت هو أبقع فلو قلت لم تجد أحداً يرد عليك"^(٢).

وأما زيادات القصاص فالذي يظهر أن القصاص يستعملون التفسير في قصصهم فيزيدون من قصصهم ما يظنه السامع أنه من التفسير المنقول ولذا يروي الخطيب بسنده عن أيوب قال: "ما أفسد

(١) انظر: الجامع لأحلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/١٦٢-١٦٣).

(٢) انظر: المصدر السابق.

على الناس حديثهم إلا القصاص" وروى عنه أيضاً أنه قال: "ما أمت العلم إلا القصاص، إن الرجل ليجلس إلى القاص برهة من دهره فلا يتعلق منه بشيء وإنه ليجلس إلى الرجل العالم الساعة فما يقوم حتى يفيد منه شيئاً"^(١).

وقال أبو الوليد الطيالسي: "كنت مع شعبة فدنا منه شاب رقباني فسأله عن حديث فقال له شعبة: أقاص أنت؟ قال: وكان شعبة سيئ الفراسة فلا أدري كيف أصاب يومئذ قال: فقال الشاب: نعم قال: اذهب فإننا لا نحدث القصاص قال: فقلت له: لم يا أبا بسطام؟ قال: يأخذون الحديث منا شبراً فيجعلونه ذراعاً"^(٢).

وقال علي بن المديني: "أكذب الناس ثلاثة: القصاص، والسؤال، والوجوه، قلت: فما بال الوجوه؟ قال: يكذبون في مجالسهم ولا يُرد عليهم"^(٣).

ومن وافق الخطيب على هذا التوجيه الشيخ مصطفى السباعي في أحد التوجيهات التي ذكرها، حيث قال: "الإمام أحمد لم يقل: إنه لم يصح في التفسير شيء، وإنما قال: «ثلاثة ليس لها أصل»، والظاهر

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/١٦٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢/١٦٥).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

أن مراده نفي كتب خاصة بهذه العلوم الثلاثة، بدليل ما جاء في الرواية الثانية مصرحاً به "ثلاثة كتب"^(١).

التوجيه الثاني: أن هذه العبارة لا تصح عن الإمام أحمد.

يقول الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله في أحد أجوبته على عبارة أحمد:

"إن في النفس من صحتها شيئاً، فإن الإمام أحمد نفسه قد ذكر في مسنده أحاديث كثيرة في التفسير. فكيف يعقل أن يُخْرَج هذه الأحاديث ويثبتها عن شيوخه في مسنده، ثم يحكم بأنه لم يصح في التفسير شيء؟"

وقال أيضاً: "إن مقتضى هذه العبارة أن يكون كل ما روي من أخبار العرب ومغازي المسلمين مكذوباً من أصله، ومن يقول بهذا!"
التوجيه الثالث: أن هذا قد يكون اصطلاحاً خاصاً بالإمام أحمد ولا يلزم منه الوضع أو الضعف.

يقول الشيخ مصطفى السباعي رحمه الله في أحد أجوبته على عبارة أحمد:

"إن نفي الصحة لا يستلزم الوضع أو الضعف، وقد عرف عن الإمام أحمد خاصة نفي الصحة عن أحاديث وهي مقبولة، وقالوا في تأويل ذلك: إن هذا اصطلاح خاص به، قال اللكنوي في الرفع

(١) انظر: المصدر السابق.

والتكميل كثيراً ما يقولون: لا يصح، ولا يثبت هذا الحديث، ويظن منه -من لا علم له- أنه موضوع، أو ضعيف وهو مبني على جهله بمصطلحاتهم وعدم وقوفه على مصراتهم. فقد قال علي القاري في تذكرة الموضوعات: "لا يلزم من عدم الثبوت وجود الوضع". وقال الحافظ ابن حجر في تخریج أحاديث الأذكار المسمى بنتائج الأفكار: ثبت عن أحمد ابن حنبل أنه قال: لا أعلم في التسمية (أي التسمية بالوضوء) حديثاً ثابتاً. قلت: -أي ابن حجر-: لا يلزم من نفي العلم بثبوت العدم. وعلى التنزل: لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف، لإحتمال أن يراد بالثبوت الصحة، فلا ينتفي الحسن. اهـ^(١).

التوجيه الرابع: أن المراد هو أن ما صح من التفسير قليل بالنسبة لما لم يصح.

قال ابن تيمية: "وأما القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود كثيرا والله الحمد وإن قال الإمام أحمد: "ثلاثة ليس لها أصل: التفسير والملاحم والمغازي" وذلك لأن الغالب عليها المراسيل".^(٢)

وقال أيضاً: "أما أحاديث سبب النزول، فغالبيتها مرسلة ليس بمسند. ولهذا قال الإمام أحمد: "ثلاث علوم لا إسناده لها" وفي لفظ: "ليس لها أصل: التفسير والمغازي والملاحم". ويعني أن أحاديثها

(١) انظر: السنة ومكانتها للسباعي (١/٢٤٥).

(٢) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٢٢).

مُرْسَلَةٌ"^(١). وبنحوه قال في الرد على البكري^(٢).
وقال في المسودة بعد أن ذكر عبارة أحمد: "قلت: معناه أن
الغالب أنه ليس لها إسناد صحيح متصل"^(٣).
وقال الزركشي: "للناظر في القرآن لطالب التفسير مآخذ كثيرة
أهماتها أربعة: الأول: النقل عن رسول الله ﷺ وهذا هو الطراز الأول لكن
يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع فإنه كثير، وإن سواد الأوراق
سواد في القلب. قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: "ثلاثة كتب
ليس لها أصول المغازي والملاحم والتفسير. قال المحققون من أصحابه: ومراده
أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة وإلا فقد صح من ذلك
كثير"^(٤).

وقال أيضاً: بعد ذكره لمقولة أحمد: "قال المحققون من أصحابه:
مراده أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة. وإلا فقد صحَّ من
ذلك كثير، كتفسير الظلم بالشرك في آية الأنعام، والحساب اليسير
بالعرض، والقوة بالرمي وغيره"^(٥). وبنحوه قال السيوطي في الإتيان^(٦).

(١) انظر: منهاج السنة (٤٣٥/٧).

(٢) انظر: الرد على البكري (١٨/١).

(٣) انظر: المسودة في أصول الفقه (ص: ١٧٥).

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن (١٥٦/٢).

(٥) انظر: البرهان في علوم القرآن (١٥٦/٢).

(٦) انظر: الإتيان في علوم القرآن (٢٢٨/٢).

وقال أيضاً: "إن أغلب الروايات في التفسير ضعيفة وأن الذي صح من ذلك قليل جداً بل أصل المرفوع منه في غاية القلة"^(١). وقال ابن النجار في شرح الكوكب المنير: "لَيْسَ غَالِيَهَا الصَّحَّةُ"^(٢).

التوجيه الخامس: أن الإمام أحمد قال هذا قبل تدوين

الكتب المسندة في التفسير.

وقد أشار إلى هذا إياس آل خطاب في كتابه القول المعتر في معرض حديثه عن الكتب المسندة في التفسير حيث يقول: "ومن تتبع أحوالهم وجد أن أولهم وهو ابن جرير (ت ٣١٠هـ) قد بدأ بطلب العلم سنة وفاة الإمام أحمد (٢٤١هـ) وكانت ولادة ابن أبي حاتم وابن المنذر في ذات السنة، وكأنهم أخذوا بكلمة الإمام أحمد نصب أعينهم فصنفوا ما لم يصنف مثله أحد، وجمعوا مرويات التفاسير"^(٣). فكأنه يقول: إن عبارة الإمام أحمد حفزت هؤلاء على جمع مرويات التفسير المعتمدة أولهم الطبري ثم ابن أبي حاتم وابن المنذر، ومما يعضد هذا التوجيه أن هؤلاء كلهم قد أسندوا المرويات في كتبهم، وهو قولٌ وجيه.

(١) انظر: الإتيان في علوم القرآن (٤/٢٠٨).

(٢) انظر: مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٢/١٥٨).

(٣) انظر: القول المعتر في بيان الإعجاز للحروف المقطعة من فواتح السور (ص:

٤١).

المطلب السادس: المراد بقولهم "ضبط الأحاديث المسندة أهون من

ضبط أسانيد التفسير وألفاظها".

قال أحمد بن سلمة: "سمعت أبا حاتم الرازي يقول: ذكرت لأبي زرعة إسحاق بن راهويه وحفظه، فقال أبو زرعة: ما رأي أحفظ من إسحاق. قال أبو حاتم: والعجب من إتقانه وسلامته من الغلط، مع ما رزق من الحفظ. قال: فقلت لأبي حاتم إنه أملى التفسير عن ظهر قلبه. فقال أبو حاتم: فهذا أعجب، فإن ضبط الأحاديث المسندة أسهل وأهون من ضبط أسانيد التفسير وألفاظها"^(١).

وسأذكر ما قيل من توجيهٍ لعبارة أبي حاتم رحمه الله أجمله هنا ثم أعلق عليه بما يفتح الله إن شاء الله:

التوجيه الأول: أن أسانيد التفسير ومروياته يغلب على أكثرها أنها موقوفة غير مرفوعة، وأنها من رواية غير المتقنين، كالمتروكين والضعفاء والمدلسين والمختلطين وأشباههم، ومثل هذه كثيراً ما يقع فيها الغلط والاضطراب والاختلاف وتبديل الأسماء وتغيير الأسانيد ونحو ذلك؛ ومثل هذه المرويات ليس كل أحد يضبطها ضبطاً دقيقاً.^(٢)

(١) انظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهوية (١٥٢/١) وتاريخ الإسلام للذهبي (٤٤/١٧) وتاريخ بغداد (٣٥٠/٦) وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٣٧/٨) وتهذيب الكمال (٣٨٦/٢) وسير أعلام النبلاء (٣٧٣/١١) وطبقات الشافعية للسبكي (٨٧/٢).

(٢) بتصريف من أرشيف ملتقى أهل الحديث.

التوجيه الثاني: وخلاصته فيما يلي:

- أن طرق أسانيد التفسير ليست بشهرة طرق أسانيد الحديث فمن يضبط أسانيد التفسير فضبطه لأسانيد الحديث من باب أولى.
- أن بعض رواة التفسير كالسدي يجمع أقوال الصحابة بعضهم مع بعض في سياق واحد.
- عدم وجود أصل أو كتب معتمدة جامعة لمرويات التفسير، تسهل للمبتدئين الحفظ كما هو الحال في الأحاديث حيث وجدت صحائف ومسانيد متفرقة هنا وهناك كصحيفة همام والصحيفة الصادقة والموطآت في صورتها المبدئية وبعض الأجزاء المتناثرة التي كان يتناقلها العلماء.

التوجيه الثالث: أن ضبط أسانيد التفسير وألفاظها أشق من ضبط الأحاديث المسندة. وأن ذلك مرتبة أعلى من مجرد حفظ الأحاديث المسندة... فهو يجمع بين علمين مختلفين، ولأن الأحاديث ينتشر تكرارها مما يسهل حفظها بخلاف أسانيد التفسير وألفاظها، وكذلك اختلاف المرويات في التفسير وكثرتها في الموضوع الواحد، وغير ذلك من الوجوه.^(١)

التوجيه الرابع: وخلاصته ما يلي:

- أنّ مرويات الصحابة في التفسير قد امتازت بتعدد الروايات

(١) انظر: تعليقات د. أنمار، د. أحمد البريدي، محمد خلف سلامة، عبد الله الميمان د. نايف الزهراني في ملتقى أهل التفسير.

واختلاف الكلمات والإضافات ونقل الكلام بحسب فهم السامع وليس بضابط المتن كما في الأحاديث.

- أن الصحابة لم يفسروا من كتاب ولم يسمحوا بالكتابة عنهم في أغلب الأحيان، وقد يقولون شيئاً في مجلس ويقولون غيره مما لا يناقضه في مجلس آخر بحسب السؤال، فينقل عنهم هذا وذاك، بفهم من نقل هذا ومن نقل ذاك، والرابط بينهما فهم الصحابي وليس فهم الناقل أو من كتب عنهم، ولا سبيل للوصول لهذا الرابط إلا بجهد أكبر، مما صعب المهمة على علماء الحديث عند البدء بجمع مرويات التفسير.

- أن رواية المحدثين كانت تعتمد على السماع أكثر من الكتابة، بينما أصبحت رواية المفسرين تعتمد على الكتب أكثر من كلام المحدثين لطول العهد، وعلم الجرح والتعديل تكفل بمعرفة أحوال المحدثين لا أحوال الكاتبين، وإن كان المحققون قد ذكروا بعض المشهورين من الكتبة وبيّنوا أحوالهم، لما اشتهر عنهم من أحوال دعت لبيان حالهم، ولكن لا سبيل لحصر الأوراق وما كُتِبَ في مجالس التفسير، إذ أكثر روادها من عوام المسلمين. كما أن الكتب يقع عليها التحريف والتصحيف، ولا مجال لمعرفة الصحيح منها في كثير من الأحيان، لعدم القدرة على معرفة خطوط الكاتبين وإضافاتهم، أما خطوط المحدثين فقد كانت محفوظة في المكتبات، أو يوجد من هو خبير بها ويستطيع تمييزها عن غيرها من الحواشي، لذلك لم يكن من سبيل لمعرفة الكثير مما روي بخطوط الناس، وقد قال الإمام أحمد: "ومن يَعْرِى

من الخطأ والتصحيح؟" (١).

- أنّ حب الناس لسماع ما هو غريب، وطلبهم للمزيد في تأويل القرآن، كان من أهم الأسباب لكثرة المرويات الموضوعة مع قلة الصحيح المدون،... مما أدى لظهور بعض المفسرين المحبّين للشهرة، المتخذين للكذب والادعاء بمعرفة التفسير طريقاً لهم، فكذبوا بالرواية عن الصحابة. (٢)

المطلب السابع: وقفات مع أهم من كتب في منهجية التعامل مع

أسانيد التفسير من المعاصرين:

أولاً: بين الشيخ أبي إسحاق الحويني والشيخ الألباني.

فقد ذكر أبو إسحاق حفظه الله في مقدمة تحقيقه لتفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير رحمه الله (٣) حيث قال موضحاً ترددده بداية الأمر واختلافه مع بعض العلماء وطلبة العلم في المنهج الذي ينبغي أن يسير عليه في تعامله مع مرويات التفسير، ثم كتب لشيخه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني يستشيريه في الأمر حيث قال:

"توقفْتُ طويلاً في الحكم على الآثار التي يوردها ابن كثير: هل

(١) انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٨٢).

(٢) انظر: القول المعتبر في بيان الإعجاز للحروف المقطعة من فواتح السور،

إياس محمد آل خطاب (ص: ٤١).

(٣) انظر: مقدمة تفسير ابن كثير ط. ابن الجوزي (٨/١).

أخضعها لقواعد المحدثين من النظر في رجال السند، واعتبار ما قيل فيهم من جرحٍ وتعديلٍ، أم أتساهل في ذلك وأداني البحث والتأمل أنه لا بد من إخضاع كل ذلك لقواعد المحدثين، إذ الكل نقلٌ، وأصول الحديث إنما وضعها العلماء لذلك؛ ولأني أشعر بخطورة الأمر، عرضتُ ما وصلتُ إليه على مَنْ أثق بعلمه ورأيه من شيوخي وإخواني، فكتبْتُ لشيخنا الشيخ الإمام، حسنة الأيام، أبي عبد الرحمن ناصر الدين الألباني حفظه الله وتمع به أذكر له ما انتهى إليه بحثي، وما احترقته منهجاً لي في العمل، وذلك في آخر شوال ١٤١٥ هـ، فأجابني إلى ما أردتُ برغم مرضه الشديد - آنذاك - عافاه الله ورفع عنه^(١).

وظهر موقف الشيخ الألباني ورأيه من خلال رده على الشيخ أبي إسحاق الحويني حيث قال:

"إلى الأخ الفاضل أبي إسحاق الحويني حفظه الله، ووفقه إلى ما يجب ويرضاه. وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، أما بعد، فقد ذكرتُ - بارك الله فيك - أنك في صدد تحقيق تفسير الحافظ ابن كثير، وأن العلماء وطلبة العلم اختلفوا عليك في إخضاع أسانيد التفسير كلّها لقواعد المحدثين إلى فريقين:

أحدهما: يرى أن الإخضاع المذكور فيه تضييع للتفسير، إذ غالبُهُ نسخ وكتبٌ؛ كنسخة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس،

(١) انظر: مقدمة تفسير ابن كثير ط. ابن الجوزي (١/٨).

وكتفسير السدي وغيرها.

ومن حجّتهم المقالة التي تُنسب إلى الإمام أحمد قال: ثلاثة لا أصل لها؛ منها: التفسير، قالوا: معنى لا أصل لها؛ يعني: لا إسناده لها، فهذا يدلُّ على عدم اعتبار الإسناد في التفسير، فهل هذا صحيح؟ والآخرون: يرى - معك - ضرورة إخضاع ذلك لقواعد المحدثين. ثم رجوت أن أسطر لك جوابي عليه. فأقول مستعيناً بالله، ومعتدراً لك عن الإيجاز فيه نظراً لظروفي الخاصة: لا أرى - البتة - عدم تطبيق قواعد علم الحديث على الآثار السلفية؛ كيف؟ وهي في المرتبة الثانية بعد السنة المحمدية في تفسير الآيات الكريمة، فينبغي أن تُساق مساقها في تحقيق الكلام على أسانيدها، وهو الذي جرى عليه مجرى العلماء المحققون^(١)

ثم بين الشيخ رحمه الله تعالى بعض ما يستدل به على ما ذهب إليه فقال:

"وقد فصل السيوطي القول في نسخة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وفي غيرها من الروايات، وبين ما يصحُّ منها وما لا يصحُّ على تساهلٍ منه في التصحيح معروف، ثم نقل عن الشافعي أنه قال: لم يثبت عن ابن عباس في التفسير شبيهة بمئة حديث"^(٢).

(١) انظر: مقدمة تفسير ابن كثير ط. ابن الجوزي (١/٨).

(٢) انظر: الإتيان في علوم القرآن (٢/١٨٨ - ١٨٩).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

وكأن الشيخ الألباني رحمه الله تعالى يشير إلى أن المتقدمين قد نقدوا مرويات التفسير ولم يكن منهم مطرداً في عدم دراستها وضرب بما نقله عن الشافعي وبصنيع السيوطي المثل للتدليل على ذلك. ثم رد على المحتجين بمقولة الإمام أحمد على عدم نقد مرويات التفسير فقال:

"وكلمة الإمام أحمد التي احتجّ بها الفريق الأول هي - إن صحّت - حجة عليهم إذا فسّرت على ظاهرها، لأنه لا يجوز الجزم بما لا أصل له اتفاقاً، ولذلك فسّرها المحققون من أصحابه بأن مراده: أن الغالب أنه ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صحّ من ذلك كثير، وعليه فلا يجوز أيضاً التسوية في تفسير كلام الله بين ما صحّ من الآثار وما لم يصحّ، وأن تساق مساقاً واحداً، هذا ما لا يقوله عالم، وإن قال خلافه عالم، فله وجهة نظر عنده، ولا يُجعل قاعدة"^(١).

ورد بعد ذلك على من استدل بشيخ الإسلام ابن تيمية في عدم اعتبار الأسانيد في مرويات التفسير فقال:

"فهذا ابن تيمية الذي نسب إليه الفريق الأول أنه كان لا يعتبر الإسناد يقول في مقدّمة التفسير وخصه السيوطي بقوله: والاختلاف في التفسير على نوعين:

١ - منه ما مستنده النقل فقط. ٢ - ومنه ما يعلم بغير ذلك.

(١) انظر: مقدّمة تفسير ابن كثير ط. ابن الجوزي (٩/١).

والمقول: ١ - إما عن المعصوم. ٢ - أو عن غيره.

ومنه: ١ - ما يمكن معرفة الصحيح منه من غيره. ٢ - ومنه ما لا يمكن ذلك.

وهذا القسم الذي لا يمكن معرفة صحيحه من ضعيفه عامته مما لا فائدة فيه، ولا حاجة بنا إلى معرفته^(١).^(٢)

وإذا كان من المعلوم ومن المتفق عليه أنه لا سبيل إلى معرفة صحيح المنقول من ضعيفه سواء كان حديثاً مرفوعاً أو أثراً موقوفاً إلا بالإسناد - ولذلك قال بعض السلف: لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء -^(٣) فكيف يصح أن يُنسب إلى ابن تيمية وغيره من المحققين أنهم لا يعتبرون الأسانيد في نسبة الأقوال إلى قائلها؟^(٤).

ثم نبه الشيخ رحمه الله تعالى إلى أن جزءاً من مرويات التفسير من المرفوع أو مما له حكم الرفع لا سبيل إلى معرفة صحته إلا بالإسناد فقال:

(١) انظر: مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٢٠).

(٢) انظر: الإتيان في علوم القرآن (١٧٧/٢).

(٣) انظر: الجامع لأحلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢١٣/٢)

شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص: ٤١) والإلماع إلى معرفة

أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض: (ص: ١٩٤).

(٤) انظر: مقدمة تفسير ابن كثير ط. ابن الجوزي (٩/١).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

"وكيف يُمكن معرفة الصحيح من غيره إلا بالإسناد، لا سيّما وفي الآثار قسمٌ كبيرٌ له حكم الرفع بشروطٍ معروفةٍ لا مجال الآن لذكرها، من أهمّها أن لا يكون من الإسرائيليات".^(١)

ثم ختم رسالته بملخصه رأيه في هذه المسألة وما الذي ينبغي أن يُخصّ بالنقد فقال:

"وختاماً فيني أرى أنه لا بد من إخضاع أسانيد التفسير كلّها للنقد العلميّ الحديثي، وبذلك نتخلّص من كثيرٍ من الآثار الواهية التي لا تزال في بطون كتب التفسير، وما كان سكوت العلماء عنها إلاّ لكثرتها وصعوبة التفرّغ لها؛ وعليه: أقترح حصر النقد بما لا بدّ منه من الآثار المتعلقة بالتفسير، بما يعين على الفهم الصحيح، أو يصرف غيره تصحيحاً وتضعيفاً، والإعراض عن نقد ما لا حاجة لنا به من الآثار كما تقدّم عن ابن تيميّة، فإنه لا حاجة لنا فيه، والله أعلم".^(٢)

وهنا يظهر أن الشيخ الألباني رحمه الله عمم في أول جوابه بوجوب استعمال منهج المحدثين على مرويات التفسير، ثم ختم في آخر حديثه بالتخصيص، حيث قال: "أقترح حصر النقد بما لا بدّ منه من الآثار المتعلقة بالتفسير، بما يعين على الفهم الصحيح، أو

(١) انظر: مقدمة تفسير ابن كثير ط. ابن الجوزي (٩/١).

(٢) انظر: مقدمة تفسير ابن كثير ط. ابن الجوزي (٩/١).

يصرف غيره تصحيحاً وتضعيفاً، والإعراض عن نقد ما لا حاجة لنا به من الآثار" فهو في مجمل رأيه يرى أنه لا يُنقد إلا ما كان له أثر في صحة المعنى وبهذا يخرج من الأسانيد ما كان من قبيل اختلاف التنوع أو ما كان مضمونه صحيحاً بأدلة أخرى، وهذا هو حل أسانيد التفسير.

ثانياً: الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد.

وقد ذكر الشيخ أبو إسحاق الحويني أنه عرض رأيه السابق على الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله وأنه أيده عليه. ولم يذكر تفصيلاً، فإن كان هو ما سطره الشيخ الألباني أو نحوه فلا خلاف حينئذٍ.

ثالثاً: بين الدكتور مساعد الطيار والدكتور عبد الله الجديع.

ويظهر منهج الدكتور الطيار جلياً من خلال مقاله عن كيفية التعامل مع أسانيد التفسير وموجزه فيما يلي:^(١)

١ - أن "مما قد لا يخفى أن التفسير قد نُقِلَ بروايات يحكم علماء الحديث عليها بالضعف أو ما هو أشد منه، لكن الذي قد يخفى هو كيفية تعامل هؤلاء العلماء مع هذه الروايات في علم التفسير".

٢ - يرى د الطيار أنك إذا نظرت إلى "الحال الكائنة في هذه

(١) انظر: كيفية التعامل مع أسانيد التفسير للدكتور/ مساعد الطيار على موقعه الرسمي على الشبكة العنكبوتية:

<http://www.attyyar.net/container.php?fun=artview&id=345>

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

الروايات، فإنك ستجد الأمر ينقسم بين المعاصرين وبين السابقين.
فالفريق الأول: بعض المعاصرين يدعو إلى التشدد في التعامل مع مرويات السلف في التفسير.

والفريق الثاني: جمهور علماء الأمة من المحدثين والمفسرين وغيرهم ممن تلقى التفسير واستفاد من تلك الروايات، بل قد اعتمدها في فهم كلام الله".

٣ - ثم بين الراجح عنده في المسألة فقال: "والظاهر أن الاستفادة من هذه المرويات، وعدم التشدد في نقدها إسناديًا هو الصواب".

٤ - ثم ذكر الأدلة على ذلك:

الدليل الأول: قال: "إنك لا تكاد تجد مفسراً من المفسرين اطرح جملة من هذه الروايات بالكلية، بل قد يطرح أحدها لرأيه بعدم صحة الاعتماد عليها" ثم مثل بسلسلة الكذب المشهورة فقال: "ومن أشهر الروايات التي يُمثَّل بها هنا رواية محمد بن مروان السدي الصغير عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. فالمفسرون اعتمدوا اعتماداً واضحاً على هذه المرويات، سواءً أكانوا من المحررين فيه كالإمام الطبري وابن كثير، أم كانوا من نَقَلَة التفسير كعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم. وهؤلاء قد أطبقوا على روايتها بلا نكير، مع علمهم التام بما فيها من الضعف".

ثم رد على القائلين بأن "منهج الإمام الطبري في هذه الروايات

الإسناد، وإنه ليس من منهجه الصحة اعتماداً على قاعدة من أسند فقد أحالك" فقال:

ففي هذه المقولة غفلة واضحة عن منهج الإمام الطبري الذي لم ينصَّ أبداً على هذا المنهج في تفسيره، والذي اعتمد على هذه المرويات في بيان معاني كلام الله، وفي الترجيح بين أقوال المفسرين، ولم يتأخر عن ذلك إلا في مواضع قليلة جداً لا تمثل منهجاً له في نقد أسانيد التفسير، أعني أن الصبغة العامة رواية هذه الآثار والاعتماد عليها في بيان كلام الله. وقس على الإمام الطبري غيره من المفسرين الذين اعتمدوا هذه المرويات في التفسير.

الدليل الثاني: "أن أئمة المحدثين لهم كلام واضح بيّن في قبول هذه الروايات واحتمالها والاعتماد عليها؛ لأنهم يفرقون بين أسانيد الحلال والحرام وأسانيد غيرها من حيث التشديد والتساهل، ونصوصهم في ذلك واضحة، ومن ذلك:"

- قول "عبد الرحمن بن مهدي: إذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال؛ وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال"^(١).

- قول "يحيى بن سعيد القطان: تساهلوا في التفسير عن قوم لا يؤثقونهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سليم، وجويبر بن سعيد،

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (١/٢٠٩).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

والضحاك، ومحمد بن السائب؛ يعني: الكلبي. وقال: هؤلاء لا يُحمد حديثهم، ويُكتب التفسير عنهم" (١).

- قول البيهقي: "...وأما النوع الثاني من الأخبار، فهي أحاديث اتفق أهل العلم بالحديث على ضعف مخرجها، وهذا النوع على ضربين:

ضرب: رواه من كان معروفاً بوضع الحديث والكذب فيه، فهذا الضرب لا يكون مستعملاً في شيء من أمور الدين إلا على وجه التليين.... **وضرب:** لا يكون راويه متهماً بالوضع، غير أنه عُرفَ بسوء الحفظِ وكثرة الغلطِ في روايته، أو يكون مجهولاً لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول.

فهذا الضرب من الأحاديث: لا يكون مستعملاً في الأحكام، كما لا تكون شهادة من هذه صفتها مقبولةً عند الحكام. وقد يُستعمل في الدعوات، والترغيب والترهيب، والتفسير، والمغازي؛ فيما لا يتعلق به حكم" (٢).

الدليل الثالث: تفريق المحدثين بين رواة الحديث ورواة التفسير عند النقد قال الدكتور مساعد: "ومما يُعلم من نقد الأسانيد أن

(١) الصواب ما أثبتته بالنفي (لا يحمد حديثهم) كما جاء في البدر المنير (٤/٤٤٢) وميزان الاعتدال (١/٤٢٧) لأن الدكتور الطيار حكاها بالشك.

(٢) انظر: دلائل النبوة للبيهقي (١/٣٤).

المحدثين قد فرّقوا في تقديم لبعض الأعلام، فجعلوه في نقل الحديث من المجروحين المتكلم فيهم، وأثنوا عليه في علم برع هو فيه، بل قد يكون فيه إماماً يُؤخذ قوله في ذلك العلم، وهذا يعني أنّ تضعيفه في رواية الحديث لم ينجز إلى تضعيفه في ذلك العلم الآخر، ومن الأمثلة التي يمكن أن تُضرب في هذا ما يأتي:

١- عاصم بن أبي النّجود الكوفي (ت: ١٢٨هـ)، قال عنه ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون^(١).

٢- حفص بن سليمان الأسدي (ت: ١٨٠هـ) الراوي عن عاصم بن أبي النّجود (ت: ١٢٨هـ)، قال عنه الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) - بعد أن ذكر جرح علماء الحديث فيه: قلت: أما في القراءة فثقة ثبت ضابط، بخلاف حاله في الحديث^(٢) وقال ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ): متروك الحديث مع إمامته في القراءة^(٣).

٣- نافع بن أبي نعيم المدني (ت: ١٦٩هـ): صدوق ثبت في القراءة^(٤).

(١) انظر: تقريب التهذيب برقم: ٣٠٥٤.
(٢) انظر: المغني في الضعفاء (١/١٧٩).
(٣) انظر: تقريب التهذيب برقم: ١٤١١.
(٤) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/٤٥٧).

٤ - عيسى بن ميناء المدني، المعروف بقالون (ت: ٢٢٠هـ)، أحد راويي نافع المدني (ت: ١٦٩هـ)، قال عنه الذهبي: أما في القراءة فثبت، وأما في الحديث فيكتب حديثه في الجملة. سئل أحمد بن صالح المصري عن حديثه فضحك، وقال: تكتبون عن كلِّ أحدٍ!^(١).

٥ - حفص بن عمر الدُّوري (ت: ٢٤٦هـ)، قال ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ): لا بأس به^(٢)؛ وقال ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ): إمام القراءة، وشيخ الناس في زمانه، ثقة ثبت كبير ضابط^(٣).

٦ - ولا يبعد أن يكونَ بعضُ المتميِّزينَ في علمٍ من العلوم لا يكاد يُعرفُ لهم روايةٌ للحديث؛ كعثمان بن سعيد الملقب بورش (ت: ١٩٧هـ) أحد راويي قراءة نافع المدني (ت: ١٦٩هـ).

فإذا كان ذلك واضحاً في علم القراءة، فإن علم التفسير لم يوجد له كتبٌ تخصُّ طبقات المفسرين وتنقُد روايتهم على وجه الخصوص، بخلاف ما وُجدَ من علم القراءة الذي تميَّزَ تميَّزاً واضحاً عند الترجمة لأحد القراء كما تلاحظُ في الأمثلة السابقة. ولذا لا تجد في الكلام عن المفسرين سوى الإشارة إلى أنهم مفسرون دون التنبيه على إمامتهم فيه وضعفهم في غيره كما هو الحال في نقد القراء، وإذا قرأت في تراجم المحدثين ستجد مثل هذه العبارات: (المفسر، صاحب

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٣/٣٢٧).

(٢) انظر: تقريب التهذيب برقم: ١٤١٦.

(٣) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٥٥).

التفسير^(١) ومن ذلك:

- قال الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): مجاهد بن جبر، الإمام، أبو الحجاج، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، المكي، المقرئ، المفسر، أحد الأعلام^(٢).

- قال الخليلي: ... ورواه شيخ ضعيف، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، وهو إسماعيل ابن أبي زياد الشامي صاحب التفسير^(٣).

- وقال: مقاتل بن سليمان صاحب التفسير خراساني محله عند أهل التفسير والعلماء محل كبير واسع العلم لكن الحفاظ ضعفوه في الرواة^(٤).

- قال ابن سعد: أبو مالك الغفاري صاحب التفسير، وكان قليل الحديث^(٥).

- قال ابن سعد: أبو صالح واسمه باذام، ويقال باذان، مولى أم هانئ بنت أبي طالب، وهو صاحب التفسير الذي رواه عن ابن عباس،

(١) لأن المفسر في الغالب يقول رأيه ولذا قيل له مفسر ولو كان ناقلاً لقبيل عنه إنه راوياً.

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٣٧).

(٣) انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/٤٤٨).

(٤) انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (٣/٩٢٨).

(٥) انظر: الطبقات الكبرى (٦/٢٩٩).

ورواه عن أبي صالح الكلبي محمد بن السائب^(١).

- قال ابن سعد: إسماعيل بن عبدالرحمن السدي صاحب التفسير، مات سنة سبع وعشرين ومائة^(٢).

- قال ابن سعد: أبو روق واسمه عطية بن الحارث الهمداني من بطن منهم يقال لهم بنو وثن من أنفسهم، وهو صاحب التفسير، وروى عن الضحاك بن مزاحم وغيره^(٣).

- قال ابن سعد: مقاتل بن سليمان البلخي صاحب التفسير، روى عن الضحاك بن مزاحم وعطاء وأصحاب الحديث يتقون حديثه وينكرونه^(٤).

- قال الخطيب البغدادي: قال يحيى بن معين: السدي الصغير صاحب التفسير محمد بن مروان مولى الخطايين ليس بثقة^(٥).

- قال الخطيب البغدادي: يزيد بن حيان الخراساني أخو مقاتل بن حيان صاحب التفسير^(٦).

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: المصدر السابق (٦/٣١٨).

(٣) انظر: المصدر السابق (٦/٣٤٨).

(٤) انظر: المصدر السابق (٧/٢٦٣).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٤/٦٠).

(٦) انظر: المصدر السابق (٤/٣٣٣).

٥ - يرى الدكتور الطيار أن "سبب عدم تمييز نقد المفسرين على وجه الخصوص أمران مشتركان لا ينفكان عن بعضهما: الأول: أن رواية التفسير كانت مختلطةً برواية الحديث في كثير من الأحيان.

الثاني: أن كثيراً من رجال الإسناد في التفسير هم من نقلة السنة النبوية، فكان الحديث في نقدهم والحكم عليهم من جهة التفسير والحديث واحداً.

لكن المحدثين لم يجعلوا مقاييس قبولهم لروايات الحديث كمقاييس قبولهم لروايات التفسير، وإن كانوا حكموا على بعض روايات التفسير بالضعف كما سبقت الإشارة إلى كلام بعضهم في هذا التفريق.

لكن قد يقع أن بعض روايات التفسير تكون متمحضةً فيه، ولا تكاد تجد أسانيداً إلا في علم التفسير، وقد لا ترى بواسطتها روايةً لحديث نبويٍّ، وإن وُجد فهو قليلٌ، ومن أمثلة ذلك رواية العوفيِّ التي تنتهي بعطيّة العوفي (ت: ١١١هـ) عن شيخه ابن عباس (ت: ٦٨هـ)، وهي روايةٌ مسلسلةٌ بالضعفاء، وأمرها مشهورٌ معروفٌ في التفسير، لكن لا تجد روايةً أحاديث بهذه السلسلة العوفيّة".

٦ - يرى الدكتور الطيار أن "مما يبيح تساهل التعامل مع أسانيد المفسرين من جهة الإسناد أن كثيراً من روايات التفسير روايات كتب، وليست روايات تلقين وحفظ؛ لأنك لا تكاد تجد اختلافاً بين

ما رواه نقلة هذه المرويات بهذه الأسانيد.

ولذا تجدهم ينسبون التفسير إلى من رواه مدوّنًا كتفسير عطية العوفي (ت: ١١١هـ) عن ابن عباس (ت: ٦٨هـ)، وتفسير السدي (ت: ١٢٨هـ) عن بعض أشياخه، وتفسير قتادة (ت: ١١٧هـ) الذي يرويه سعيد ابن أبي عروبة ومعمّر بن راشد، وتفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (ت: ٦٨هـ)، وتفسير عبد الرحمن بن زيد بن أسلم (ت: ١٨٢هـ)، وغيرها من صحف التفسير. وإذا كان كثير من هذه الروايات رواية الكتاب فإن هذا يجعلها صالحة للاعتماد، أو الاستئناس بها من حيث الجملة.

٧- يرى الدكتور الطيار أن "تضعيف مفسر من جهة الرواية لا يعني تضعيفه من جهة الرأي والدراية، لذا يبقى لهم حكم المفسرين المعترين، ويحاکم قولهم من جهة المعنى، فإن كان فيه خطأ زُد، وإن كان صواباً قُبِل. وإذا تأملت هذه المسألة تأملاً عقلياً، فإنه سيظهر لك أنّ الرأي لا يوصف بالكذب إنما يوصف بالخطأ، فأنت تناقش قول فلان من جهة صحته وخطئه في المعنى، لا من جهة كونه كاذباً أو صادقاً؛ لأن ذلك ليس مقامه، وهذا يعني أنك لا ترفض هذه الآراء من جهة كون قائلها كاذباً في الرواية، إنما من جهة خطئها في التأويل. وهذا يعني أنّ الحكم على الكلبي (ت: ١٤٦هـ)، ومقاتل بن سليمان (ت: ١٥٠هـ) بالكذب من جهة الرواية، لا يعني أنك لا تأخذ بقولهما الذي هو من اجتهادهما في التفسير، بل إذا ظهرت عليه أمارات الصّحة من

جهة المعنى يُقبل، ولا يردُّ لكون صاحبه كذَّاباً. وكذا الحال في من وُصِفَ بالضعف في روايته؛ كعطيَّة العوفي (ت: ١١١هـ)، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم (ت: ١٨٢هـ)، وغيرهما.

٨ - يرى الدكتور الطيار أن عدم التفريق بين رأي الراوي وبين روايته "يوقع في أمرين:

الأول: طرح آراء هؤلاء المفسرين، وهم من أعلام مفسري السلف.

الثاني: الخطأ في الحكم على السند الذي يروى عنهم، فيحكم عليه من خلال الحكم عليهم، وهم هنا ليسوا رواةً فيجزي عليهم الحكم، بل القول ينتهي إليهم، فأنت تبحث في توثيق من نقل عنهم، ومن الأمثلة التي وقع فيها بعض الباحثين الفضلاء، "لما درس الإسناد الذي أخرجه ابن أبي حاتم فقال: "حدثنا أبي، قال: حدثنا الحسن بن الربيع، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس، ثنا محمد بن إسحاق، قوله: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢]: القائم على مكانته الذي لا يزول، وعيسى لحم ودم، وقد قضى عليه بالموت، زال عنه مكانه الذي يحدث به" (١).

ولما درس المحقق رجال الإسناد خرج بما يأتي: الحسن بن الربيع ثقة، وعبد الله بن إدريس ثقة، ومحمد بن إسحاق صدوق، ثم قال في

(١) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٥٨٦/٢).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

نتيجة الحكم: درجة الأثر: رجاله ثقات، إلا ابن إسحاق صدوق، فالإسناد حسنٌ.

فجعل الإسناد حسناً بسبب ابن إسحاق، وهذا الحكم فيه نظر، إذ الصحيح أن يُحكم على الإسناد بأنه صحيح؛ لأنَّ الذين نقلوه عن ابن إسحاق هم الذين يتعرَّضون للتعديل والتجريح، أما قائل القول، فلا يدخل في الحكم^(١).

٩- يرى الدكتور الطيار أن التشدد في نقد أسانيد التفسير وتطبيق منهج المحدثين سيؤدي إلى "أننا لا نجد للسلف إلا تفسيراً قليلاً، وهم العمدة الذين يعتمدون في هذا الباب، فإذا كان ذلك كذلك فمن أين يؤخذ التفسير بعدهم؟!".

١٠- ذكر الدكتور الطيار محاجةً بينه وبين أحد الذين يرون وجوب التشدد في أسانيد التفسير، فقال له:

"أنت تعلم أنَّ اتباع هذا المنهج سيخرج كثيراً من روايات التفسير، وأنه قد لا نجد في بعض الآيات تفسيراً محكياً عن السلف سوى ما طرحته، فمن أين ستأخذ التفسير؟ قال: نرجع للغة، لأن القرآن نزل بلغة العرب. قلت له: فممن ستأخذ اللغة؟ قال: من كتبها وأعلامها؛ من الخليل بن أحمد والفراء وأبي عبيدة وغيرهم. فقلت له: أنت طالبت بصحة الإسناد في روايات التفسير، فلم لم تعمل بها في

(١) وهذا مأخذ لطيف.

نقل هؤلاء وحكايتهم عن العرب، فأنا أطالبك بأن تصحح الإسناد في نقل هؤلاء أن معنى هذه اللفظة هو كذا عند العرب نقلاً صحيحاً متصلاً من الفراء وغيره إلى ذلك العربي الذي علمه ذلك".

١١ - يقول الدكتور الطيار: "إنَّ طبيعة العلوم تختلف، فإثبات السنة النبوية، وإلزام الناس بها ليس كإثبات اللغة، فاللغة تثبت بما لا يثبت به الحديث، وكذا الحال في التفسير، فإنه يثبت بما لا يثبت به الحديث، والاعتماد على هذه الروايات جزءٌ أصيل من منهجه لا ينفكُ عنه، ومن أطرحها فقد مسخ علم التفسير؛ إن التفسير له مقاييس يعرف بها عدا مقاييس الجرح والتعديل، إذ التفسير يرتبط ببيان المعنى، وإدراك المعنى يحصل من غير جهة الحكم على الإسناد، لذا فإن عرض التفسير على مجموعة من الأصول تبين صحاحه من ضعفه، كالنظر في السياق والنظر في اللغة، والنظر في عادات القرآن والنظر في السنة... الخ. وقد أشار البيهقي إلى هذا الملحظ فقال: وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط^(١) ومن قرأ في كتب التفسير ومارس تدريسه أدرك هذا المعنى، وإلا لرأيته يقف كثيراً حتى يتبين له صحة هذه المرويات ليعتمد عليها، وفي هذه الحال أئني له أن يفسر".

١٢ - يرى الدكتور الطيار أن "مما يحسن ملاحظته هنا أن

(١) انظر: تحرير علوم الحديث (٢/١٠٦٦).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

التفسير المنقول بطرق فيها ضعف له فوائد، منها أن يكون المعنى الذي يحمله التفسير مما قد اشتهر بين السلف فيستفاد منه في حال الجدل مع المعارضين خصوصاً إذا كان في مجال الاعتقاد؛ لذا ترى بعض العلماء ينص على أن بعض المعاني الباطلة في التفسير المرتبطة بالمعتقد لم تثبت لا بالطرق الصحيحة ولا الضعيفة".

١٣- ويلخص الدكتور الطيار رأيه "في هذه المسألة التي يطول فيها الجدل بأن يُفَرَّق بين الاعتماد التام على منهج أهل الحديث في نقد الروايات وبين الاستفادة منه، فالصحيح أن يُستفاد منه، ويأتي وجه الاستفادة منه في حالات معينة؛ كأن يكون في التفسير المروي غرابة أو نكارة وشدوذاً ظاهرًا. ومن أمثلة ذلك ما تراه من فعل الإمام ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنهَا وَإِيكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (٥٥) [المائدة: ٥٥] حيث تتبع أسانيد المرويات ونقدها، لكنك تجده في مواطن أخرى يرويها ولا ينقدها، وما ذاك إلا لما في الخبر المنقول في هذه الآية من النكارة التي جعلته يتتبع الإسناد، أما في غيرها فالأمر محتمل من جهة المعنى وليس فيها ما ينكر فقبله، والله أعلم"^(١).

وأما الدكتور/عبد الله الجديع فيظهر موقفه من خلال تعقيبه

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/١٣٥).

على ما كتبه الدكتور مساعد الطيار المتقدم^(١).

١ - يرى الجديع أن المعاصرين الذين اعتنوا بعلم التفسير يستقون من جميع ما قيل قبلهم دون مراعاة للأسانيد أصلاً حتى في المرفوع في كثير من الأحيان.

٢ - ويرى أن الذين تعرضوا لدراسة أسانيد التفسير إنما ينقدونها من جهة الأسانيد بحسب الصناعة الحديثة، دون التعرض غالباً إلى شأن الاعتداد بها أو عدمه في فهم القرآن، كصنيع الشيخ أحمد شاكر في نقد أسانيد تفسير الطبري والدكتور سعد الحميد في تحقيقه لجزء التفسير من سنن سعيد بن منصور، والدكتور حكمت بشير، وغيرهم.

٣ - يرى الجديع أن قبول بعض مرويات التفسير إنما يكون من باب التساهل في الاستعمال، لأن الصناعة الحديثة تأبي أن تجعل مثل جويبر ثقة، ولا رواية الضحاك عن ابن عباس متصلة.

٤ - يتفق الجديع مع د الطيار في أن المفسرين الذين تساهلوا في قبول كثير من مرويات التفسير ليس ذلك منهم لصحتها من جهة الصناعة الحديثة، بل لصحة المعنى المنقول من جهة أخرى لا يؤثر فيها

(١) انظر: مقال: تعليقات الشيخ عبد الله الجديع على مقال أسانيد التفسير للدكتور مساعد الطيار على الشبكة العنكبوتية في موقع ملتقى أهل التفسير:

[.https://vb.tafsir.net/tafsir3577/#.XC0bQIXXI2w](https://vb.tafsir.net/tafsir3577/#.XC0bQIXXI2w)

جرح الناقل، كموافقته لأصل اللسان العربي، أو موافقته للدلالات العامة للقرآن، أو مقاصد الشريعة، أو مرويات أخرى، فهو معتضد.

٥ - يرى الجديع أنه لا يمكن إطلاق القول بأن المتقدمين لا

ينقدون روايات التفسير. واعترض على د الطيار في استدلاله بإخراج المفسرين روايات السُّنْدِي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس والموصوفة بسلسلة الكذب، على أنهم لا يتشددون في تطبيق ضوابط المحدثين على مرويات التفسير. لأن تفسير الكلبي كبير تندر آية لم يحك عنه فيها شيء، ومع ذلك ترى ابن جرير لم يورد عنه إلا الحرف بعد الحرف، وفي أكثر ما يورده يكون قوله تابعاً، أو مرجوحاً عند ابن جرير، وهذا ابن أبي حاتم وهو أدق نظراً في الاختيار قد جانب تفسير الكلبي، فالتمثيل به ضعيف يبالغ في تسهيل شأنه، وحين سئل أحمد بن حنبل عنه قال: "من أوله إلى آخره كذب. فقيل له: فيحل النظر فيه؟ قال: لا"^(١). ويجي بن معين كان يقول: "كتاب ينبغي أن يذفن"^(٢). وإخراج ابن مردويه لهذه السلسلة لا ينبغي أن يكون مقياساً لمنهج المفسرين، إنما يصلح التمثيل على تساهل

(١) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢)

(٢) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (١٦ / ٢٩٧) وتهذيب الكمال (٨)

المتقدمين بروايات عطية العوفي والضحاك بن مزاحم وابن أسلم، وما شابهها لا رواية الكذابين والمتهمين.

٦ - يعترض الجديع على الطيار في تقريره بأن المفسرين قد اعتمدوا اعتماداً واضحاً على هذه الرويات، سواءً أكانوا من المحررين فيه كالإمام الطبري وابن كثير، أم كانوا من نَقَلَةِ التفسير كعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم؛ وأنهم قد أطبقوا على روايتها بلا نكير، مع علمهم التام بما فيها من الضعف.

يقول الجديع: نعم خرجوا أو أوردوا تلك الرويات التي تعود علل أسانيدنا إلى الضعف من قبل الحفظ تارة كتفسير عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وعطيّة العوفي، أو من جهة الإرسال كتفسير الضحاك وعلي بن أبي طلحة. لا من قبيل روايات الكلبي التي ندر تخريجها أو عدم في هذه الكتب.

٧ - يعترض الجديع على عبارة د الطيار (مع علمهم التام بضعفها) يقول: ففي هذا نظر أن يطلق في حق جميعهم دون تنصيب أو وقوف بَيْنِ على عباراتهم المفيدة للعلم، فيمكن التسليم بذلك في حق ابن أبي حاتم مثلاً، لأنه من نقاد الأسانيد، لكن لا يسلم في عبد بن حميد الذي عرف عنه الحفظ ولم يعرف بالاعتناء بتمييز النقلة.

٨ - يرى الجديع أن ابن جرير لم يكن ينتهج نقد الأسانيد، إنما كان يذكر كل ما وقف عليه من مذاهب قيلت قبله في تفسير الآية أو النص، ويسندها إلى أصحابها، ثم ينقد الرأي ولا ينقد السند، ويختار

من بينها ما يرجحه بالنظر والاستدلال لنفسه، لأن العبرة عنده وعند غيره ممن يستعمل الآثار إنما هي بالمعاني ودلالاتها، لذا فإنه يقبل المعنى الصحيح دون مراعاة النقل ولا من قاله ممن يجوز على قوله الخطأ والصواب؛ لذا فإنه ربما رجح الرأي المنقول بالإسناد الضعيف على الرأي المنقول بالإسناد الصحيح؛ فالإسناد بالنسبة له كان غير معني أصلاً بالنظر والتحقيق. ولوضوح منهجه هذا في كتابه لم يكن محتاجاً للتنصيص عليه من قبل ابن جرير.

٩ - يرى الجديع أنه لا ينبغي التشديد في نقد أسانيد التفسير، كما هو الحال في نقد أسانيد الحلال والحرام، لكن بشرط اعتبار نسبة الضعف التي تلغي اعتبار روايات من كان في مثل مقاتل والكلبي.

١٠ - يرى الجديع أنه ينبغي التفريق بين التساهل في النقل والحكاية وبين الاعتماد، وما يحكى عن الإمام يحيى القطان أنهم: "تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث. ثم ذكر ليث بن أبي سليم وجويبر والضحك ومحمد بن السائب، وقال: هؤلاء لا يحمد حديثهم ويكتب التفسير عنهم"^(١) محمول على حكاية كلامهم، وليس فيه الاعتماد عليهم. وأن الذي يكتب إنما هو كلامهم هم في التفسير، لا ما يحدثون به عن غيرهم. وهذا لا إشكال فيه، فقد يكون فيه من البيان للقرآن من قبل المعني به ما يزيل

(١) انظر: البدر المنير (٤/٤٤٢).

اللبس عنه، كما تعتمد مفردات اللغويين في بيان معانيه. وليس من هذا سبب نزول، ولا قول لا يجري في مثله الاجتهاد، ولا رأي أفاد حكماً أو اعتقاداً، ولا رأي يحكى على خلاف الثابت، فهذا كله مقدوح فيه من جهة القدح في ناقله أو حاكبه، والمنقول منه بابه باب الحديث الذي يجانب فيه النقل عن هذا الصنف، وإن دُكر وجب ذكره مع البيان.

وهؤلاء الممثل بهم في كلام يحيى القطان قد ترك هو نفسه الرواية عن جميعهم، وإنما يعني أن بعض الأئمة كتب عنهم، والكتابة في مجردها ليست اعتماداً، فهذا الثوري كتب عن محمد بن السائب الكلبي ومع ذلك كان يقول: عجباً لمن يروي عن الكلبي^(١) قال ابن أبي حاتم: فذكرته لأبي وقلت: إن الثوري قد روى عنه، قال: كلا لا يقصد الرواية عنه ويحكي حكاية تعجباً فيعلقه من حضره ويجعلونه رواية عنه.

١١ - يعترض الجديع على قول د الطيار: "فإن علم التفسير لم يوجد له كتبٌ تخصُّ طبقات المفسرين وتنقُد روايتهم على وجه الخصوص، بخلاف ما وُجد من علم القراءة الذي تميَّز تميَّزًا واضحًا عند الترجمة لأحد القراء كما تلاحظ في الأمثلة السابقة. ولذا لا تجد في الكلام عن المفسرين سوى الإشارة إلى أنهم مفسرون دون التنبيه على إمامتهم فيه وضعفهم في غيره كما هو الحال في نقد القراء، وإذا قرأت

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/٧٣).

في تراجم المحدثين ستجد مثل هذه العبارات: (المفسر، صاحب التفسير) " فقال:

"وهذا في التحقيق لا يدل على شيء مما قدم له الشيخ أن الشخص يكون غير قوي في الحديث مع ثقته وإتقانه في فن آخر، فمجرد وصف أحدهم بكونه كان صاحب تفسير لا يعني أكثر من كونه كان له مؤلف فيه، أو أنه نقله أو نقل صحيفة فيه عن غيره. وليس في هذا تعديل ولا من وجه من الوجوه في فن التفسير. نعم هي زيادة وصف له تعني اعتناؤه بهذا الفن، لكن أين في هذا ما يفيد للاعتماد عليه؟ ما هذا إلا كما يقال في آخر: (صاحب تاريخ) فهذا لا يعني في الاعتماد عليه في التاريخ دون النظر في أهليته.

١٢ - يعترض الجديع على د الطيار في قوله: "ولعلّ مما يبيح تساهل التعامل مع أسانيد المفسرين من جهة الإسناد أن كثيراً من روايات التفسير روايات كتب، وليست روايات تلقين وحفظ؛ لأنك لا تكاد تجد اختلافاً بين ما رواه نقلة هذه المرويات بهذه الأسانيد". بأن "رواية الكتاب تحتاج إلى الثبوت كما تحتاجها رواية الحفظ سواء، والصحيفة إذا انتهت مثلاً إلى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، فقد أتساهل مع أبي صالح كاتب الليث راويها وأقول روى كتاباً، وآخر لا يقبل في الأصل معاوية بن صالح، يتساهل معه في هذا لأنه كتاب، حتى يصل إلى علي بن أبي طلحة، فيقول: من أين له هذا عن ابن عباس، وهو لم يسمع منه؟ وكيف الصنيع بقول كقول أحمد بن صالح

المصري حين سئل: "علي بن أبي طلحة ممن سمع التفسير؟ قال: من لا أحد". أترى وجد تلك النسخة إن كانت كذلك عند آل ابن عباس؟ أم أخذها من بعض أصحابه؟ أم على قارعة الطريق؟ من بينه وبين ابن عباس فيها؟^(١). والمقصود أن كونها نسخة لا يعطيها ميزة للقبول، إنما الكتاب الصحيح ميزة لقبول رواية من لم يكن متقن الحفظ إذا حدث منه، وليس هذا من ذلك.

١٣ - يتفق الجديع مع د الطيار في قوله: "اشتهر بعض هؤلاء الأعلام في التفسير إما رواية وإما دراية، ويجب أن لا ينجز الحكم عليه في مجال الرواية إلى مجال الدراية، بل التفريق بين الحالين هو الصواب، فتضعيف مفسر من جهة الرواية لا يعني تضعيفه من جهة الرأي والدراية، لذا يبقى لهم حكم المفسرين المعتمدين، ويحكم قولهم من جهة المعنى، فإن كان فيه خطأ رُدَّ، وإن كان صواباً قُبِلَ. إذا تأملت هذه المسألة تأملاً عقلياً، فإنه سيظهر لك أن الرأي لا يوصف بالكذب إنما يوصف بالخطأ، فأنت تناقش قول فلان من جهة صحته وخطئه في المعنى، لا من جهة كونه كاذباً أو صادقاً؛ لأن ذلك ليس مقامه، وهذا يعني أنك لا ترفض هذه الآراء من جهة كون قائلها كذاباً في الرواية، إنما من جهة خطئها في التأويل".

١٤ - يتفق الجديع مع د الطيار في تخطئة من لا يفرق عند

(١) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٩١/٢٠).

دراسة السند في مرويات التفسير بين قائل التفسير وناقله كما سبق في تفسير محمد بن إسحاق للحي القيوم عند ابن أبي حاتم حيث أدخل المحقق ابن إسحاق في الدراسة مع أنه هو القائل. فلا بد من "الفصل بين تفسير أحدهم، وبين نقله، فالنقل تجري فيه قواعد النقد".

١٥ - يرى الجديع أن نقل التفسير "يمكن أن يقع فيه التسهل، لكن بالنظر إلى ما يرجع إليه نوع ذلك النقل، فإن كان منتهاه إلى النبي ﷺ ولم يُقدِّ حكماً جرت فيه شروط التخفيف في رواية الضعيف، وإن أفاد حكماً فلا والله حتى يثبت النقل دون شبهة، وإن انتهى إلى الصحابة كابن عباس وغيره فلا يخلو من أن يكون بيان لفظٍ فلا إشكال في قبوله ويكون من قبيل الرأي، وإن كان سبب نزول ولم يُقدِّ حكماً أمكن التسهل فيه، أما إن كان مثله لا يقال بالرأي فحكمه حكم الحديث المرفوع. فهذا إن أتينا عليه على هذا الوجه خلص لنا منه تفسير كبير لكتاب الله، وهو الذي نجد في المأثور بحمد الله."

رابعاً: الدكتور / محمد صالح محمد سليمان.

ويظهر منهجه من خلال ما كتبه في رسالته للماجستير بعنوان: اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيق. والتي قدمها في جامعة الأزهر فرع الزقازيق سنة ١٤٢٨ هـ وهي رسالة قيمة ضمنها فصلاً بعنوان: أسانيد التفسير بين إشكالية التعامل ومنهج التلقي، وخلاصة ما ذكره في المنهج أوجزه فيما يلي:

١ - أن رواية الكذابين لا يجوز الاعتماد عليها مطلقاً قال ابن

المبارك: "من عقوبة الكذاب أن يرد عليه صدقه"^(١).

٢ - ما يرد عن السلف في أسباب النزول ينبغى التفريق فيه بين ما يقصدون به التمثيل مما يدخل في حكم الآية مما هو مشابه لسبب النزول، وبين سبب النزول الذي نزلت فيه الآية؛ فالأول لا حاجة فيه لدراسة الإسناد بخلاف الثاني.

٣ - ما يرد عن السلف مما لا يقال فيه بالرأي ينبغى التفريق فيه بين ما هو مأخوذ عن بنى إسرائيل وما ليس كذلك؛ فما كان من الإسرائيليات فلا حاجة لدراسة إسناده بخلاف الثاني.

٤ - لا بد من دراسة أسانيد المرويات التفسيرية التي يخالف مضمونها ما ثبت عن رسول الله ﷺ حتى لا ينسب إلى قائلها ما ليس صحيحاً.

٥ - لا بد من دراسة أسانيد المرويات التفسيرية التي يخالف مضمونها التفسير المشهور أو ما كان محل إجماع بين المفسرين، أو خالف سياق الآية.

٦ - لا بد من دراسة أسانيد المرويات التفسيرية إذا تعارض قولان عن مفسر واحد لمعرفة الثابت عنه منهما من القولين حتى لا ينسب له ما لم يقله أو ما ترك القول به.

٧ - لا بد من دراسة أسانيد المرويات التفسيرية إذا كانت تتضمن إثبات قراءة ما عن أحد الصحابة، خاصة إذا كانت القراءة مخالفة للقراءة المشهورة.

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ١١٧).

خامساً: الدكتور/ عطية بن نوري الفقيه.

وذلك من خلال صنيعة في رسالته للماجستير المقدمة لقسم الكتاب والسنة في جامعة أم القرى والتي نوقشت في عام ١٤٢٨ هـ بعنوان: أسانيد نسخ التفسير والأسانيد المتكررة في التفسير. وقد حاول الباحث جمع أسانيد النسخ المعلومة والأسانيد التي تكررت وغلب على ظنه أنها تروي نسخاً، من جامع البيان، وتفسير ابن أبي حاتم، وتفسير ابن المنذر، وتفسير عبد الرزاق الصنعاني؛ ثم قرر في المقدمة بأنه ينبغي التساهل مع أسانيد نسخ التفسير كونها تروي كتباً؛ وعلى هذا المنهج سار في رسالته. وهذا المنهج محل نظر عند التحقيق ليس له ما يسنده، فإثبات ما في بطن الكتاب لا يتأتى بهذه الطريقة، وما في بطون النسخ منه ما قد يكون مرفوعاً، أو له حكم الرفع، وما له تعلق بالحلال والحرام، والعقائد، وهذا كله لا يثبت بهذه الطريقة، بل لا بد من تطبيق منهج المحدثين على أسانيدنا لمعرفة الثبوت من عدمه^(١).

(١) انظر: أسانيد نسخ التفسير (ص: ٥٩ - ٦٢).

الخاتمة

وأهم التوصيات في منهجية التعامل مع أسانيد التفسير .

بعد هذه الجولة نخلص إلى أهم النتائج والتوصيات التي نخرج بها من هذا البحث وهي كما يلي:

١ - أن تطبيق منهج المحدثين على أنواع محددة من أسانيد التفسير ليس محل خلاف بين أهل الفن وهو صنيع المتقدمين وله أدلة متظافرة تدل عليه، وكذلك المعاصرين.

٢ - عند تفسير كلام الله فإنه لا يجوز لنا التسوية بين ما صحَّ من الآثار وما لم يصحَّ، وأن تساق مساقاً واحداً، فهذا ما لا يقوله عالمٌ، وإن قال خلافة عالم، فله وجهة نظر عنده، ولا يُجعل قاعدةً.

٣ - أن مرويات التفسير التي ترفع إلى النبي ﷺ لا خلاف بينهم في أنها تعامل معاملة الأحاديث النبوية فيتشدد في قبولها إن كان لها تعلق بالحلال والحرام ويتساهل فيها إن كانت من قبيل الترغيب والترهيب.

٤ - أن الأخبار التي لا يمكن معرفة صحيحها من سقيمها بوجه من الوجوه فإنك تجدها لا فائدة منها وفي غيرها مما يمكن تحصيله وقبوله ما يغني عنها وهذا هو مقتضى حفظ الله للشرعية.

٥ - أن الأخبار المروية عن الصحابة التي لا يمكن القول بمضمونها إلا بواسطة معصوم فإنها تأخذ في النقد حكم الأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ شريطة ألا يكون الخبر مأخوذاً عن بني إسرائيل.

- ٦ - لا حاجة لتطبيق منهج المحدثين على الأخبار التي لا قيمة لها في توضيح معنى القرآن.
- ٧ - أن المتقدمين ينصب نظرهم إلى مضمون المرويات التفسيرية أكثر من أسانيدھا خاصة إذا كان مضمونها من قبيل الرأي لا من قبيل الرواية فتراهم يفرقون بين رأي الراوي وروايته.
- ٨ - أن المرويات التي في نسخ التفسير لا تعني صحة ما في بطنها إن كان مما يشترط في قبوله التدقيق والتحصيص، فكونها نسخة تفسيرية لا يعفيها من النقد عند الحاجة.
- ٩ - أن إثبات المرفوع للنبي ﷺ يتطلب تشديداً في الرواية والرواة لأنه وحي بخلاف غيره من أقوال الرجال.
- ١٠ - أن تطبيق منهج المحدثين على المرويات التفسيرية قد يكون مطلوباً في المسائل الخلافية المتعلقة بالعقيدة أو الحلال والحرام حتى لا ينسب للسلف قول غير صحيح خاصة صحابة رسول الله ﷺ.
- ١١ - أن قبول بعض مرويات التفسير التي ينقلها الضعفاء لا يعني ذلك توثيق ناقلها وإنما غاية ما فيه هو التسهيل في قبول أخبارهم دون توثيقهم، نظراً لاعتبارات أخرى من جهة اللغة أو المعنى.
- ١٢ - أن القول بأن المتقدمين لم يعتنوا بمرويات التفسير ليس على إطلاقه.
- ١٣ - أن ما يرد من أوصاف في تراجم بعض رواة التفسير مثل قولهم: "صاحب تفسير"، أو "مفسر" ونحو ذلك ليس شرطاً أن يكون

توثيقاً وتعديلاً له.

- ١٤ - يجب التفريق - عند نقد أسانيد التفسير - بين قائل التفسير وناقله فينصب النقد على النقلة دون القائل.
- ١٥ - ينبغي التفريق بين المرويات التي تتعلق بمسائل خلافية وفيها اختلاف تضاد فيطبق عليها منهج المحدثين، وبين المسائل التي يكون الخلاف فيها خلاف تنوع فيتساهل في قبولها.
- ١٦ - أن الأئمة المتقدمين كان جل اهتمامهم بالمرويات المرفوعة للنبي ﷺ ثم أقوال الصحابة رضي الله عنهم.
- ١٧ - أن هذا المنهج يكاد يكون محل إجماع بين المتقدمين والمعاصرين إلا في أشياء يسيرة غير مؤثرة عند التطبيق.
- ١٨ - من النتائج التي أوصي بها من خلال هذا البحث العناية بخصر المسائل التفسيرية الخلافية المتعلقة بالحلال والحرام والعقائد وإفراد مروياتها بدراسة حديثة متخصصة.
- ١٩ - ومن توصيات هذا البحث توسيع الدراسات التطبيقية على أسانيد التفسير في مراحل الدراسات العليا.
- ٢٠ - يجب التفريق بين تطبيق منهج المحدثين على أسانيد التفسير وبين تطبيقه على السير والمغازي، فأسانيد التفسير فيها جزء كبير هو من قبيل الرأي لا الرواية، أما كتب المغازي والسير فكلها من قبيل الرواية لا الرأي.
- والله تعالى أعلم ونسبة العلم إليه أسلم وصلى الله وسلم

على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. "تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم". تحقيق: أسعد محمد الطيب، (ط ٣، المملكة العربية

السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩ هـ).

ابن عساكر، علي بن الحسن. "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٥ م).

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. "الجرح والتعديل". (ط ١، بيروت: مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند: دار إحياء التراث العربي - ١٩٥٢ م).

ابن الأثير، المبارك بن محمد. "جامع الأصول في أحاديث الرسول". تحقيق: عبد القادر الأرئووط - التتمة تحقيق بشير عيون، (ط ١، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان).

ابن البيع، محمد بن عبد الله. "معرفة علوم الحديث". تحقيق: السيد معظم حسين. (ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٧ م).

ابن الجزري، محمد بن محمد. "غاية النهاية في طبقات القراء". (ط ١، مكتبة ابن تيمية ١٣٥١ هـ).

ابن الصلاح، عثمان عبد الرحمن. "طبقات الفقهاء الشافعية". تحقيق: محيي الدين علي نجيب. (ط ١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٢م).

ابن القاضي، محمد بن علي. "موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم". تحقيق: د. علي دحروج. (ط ١، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون ١٩٩٦م).

ابن الملقن، عمر بن علي. "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير". تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. (ط ١، الرياض: ادار الحجره للنشر والتوزيع - ٢٠٠٤م).

ابن تيمية، أحمد عبد الحلیم. "مقدمة في أصول التفسير". (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٨٠م).

ابن تيمية، أحمد عبد الحلیم. "منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية". تحقيق: محمد رشاد سالم. (ط ١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٦م).

ابن تيمية، "تفسير آيات أشكلت لابن تيمية". تحقيق عبد العزيز الخليفة (ط ١ ١٤١٧ هـ مكتبة الرشد).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. "مجموع الفتاوى". تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٥م).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

ابن تيمية، أحمد بن نيمية. "الاستغاثة في الرد على البكري": تحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي. (ط ١، الرياض: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع: ١٤٢٦ هـ).

ابن حجر، أحمد بن علي. "تقريب التهذيب". تحقيق: محمد عوامة. (ط ١، سوريا: دار الرشيد ١٩٨٦).

ابن حجر، أحمد بن علي. "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر". تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. (ط ١، الرياض: مطبعة سفير ١٤٢٢ هـ).

ابن حنبل، أحمد بن محمد. "مسند الإمام أحمد بن حنبل". تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، (ط ١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١ م).

ابن سعد، محمد بن سعد. "الطبقات الكبرى". تحقيق: محمد عبد القادر عطا. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠ م).

ابن قيم، محمد بن أبي بكر. "إعلام الموقعين عن رب العالمين". تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩١ م).

ابن كثير، تفسير ابن كثير. تحقيق أ. د. حكمت بشير ياسين. (ط ١، دار ابن الجوزي ١٤٣١).

ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". (ط ٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ).

ابن وهب، عبد الله بن وهب. "تفسير القرآن من الجامع لابن وهب". تحقيق: ميكلوش موراني (ط، ١: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م). ابن ياسين، حكمت بن بشير. "موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور". (ط ١، المدينة المنورة: دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٩ م).

أبو داود، سليمان بن الأشعث. "سنن أبي داود". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (بيروت: المكتبة العصرية، صيدا). آل تيمية، مجد الدين عبد السلام، عبد الحليم بن تيمية، أحمد بن تيمية. "المسودة في أصول الفقه". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (دار الكتاب العربي).

آل خطاب، إياس محمد حرب. "القول المعتبر في بيان الإعجاز للحروف المقطعة من فواتح السور". (ط ١، الخرطوم: مطابع برنتك للطباعة والتغليف، ٢٠١١).

الألباني، محمد ناصر الدين. "ضعيف الجامع الصغير وزيادته". (أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي).

الألباني، محمد ناصر، "ضعيف سنن الترمذي". أشرف على طباعته والتعليق عليه: زهير الشاويش. (ط ١، الرياض/ بيروت: مكتب التربية العربي لدول الخليج / توزيع: المكتب الإسلامي، ١٩٩١ م).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

ابن النجار، محمد بن أحمد. "شرح الكوكب المنير". تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد. (ط ٢ مكتبة العبيكان، ١٩٩٧ م.).

البخاري، محمد بن إسماعيل. "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري". تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط ١، دار طوق النجاة ١٤٢٢ هـ).

بدر الدين، محمد بن إبراهيم. "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي". تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان. (ط ٢، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٦).

البيزار، أحمد بن عمرو. "مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار". تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي. (ط ١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم - ٢٠٠٩ م.).

البغدادي، أحمد بن علي. "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع". تحقيق: د. محمود الطحان. (الرياض مكتبة المعارف).

البغدادي، أحمد بن علي. "تاريخ بغداد وذيوله". تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٧ هـ).

البغدادي، أحمد بن علي. "شرف أصحاب الحديث" تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي (أنقرة: دار إحياء السنة النبوية).

البغدادي، القاسم بن سلام. "فضائل القرآن للقاسم بن سلام". تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين. (ط ١، دمشق /بيروت: دار ابن كثير، ١٩٩٥ م).

البغوي، الحسين بن مسعود. "شرح السنة"، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش. (ط ٢: بيروت /دمشق. المكتب الإسلامي ١٩٨٣ م).

البغوي، الحسين بن مسعود. "معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي". تحقيق: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش. (ط ٤، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧ م). البيهقي، أحمد بن الحسين. "الأسماء والصفات للبيهقي". تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. (ط ١، جدة: مكتبة السوادي ١٩٩٣ م).

البيهقي، أحمد بن الحسين. "دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة". (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ).

الترمذي، محمد عيسى "سنن الترمذي". تحقيق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥). (ط ٢، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٧٥ م).

التميمي، محمد بن حبان "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمود إبراهيم. (ط ١، حلب: دار الوعي ١٣٩٦ هـ).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

الجديع، عبد الله بن يوسف. "تحرير علوم الحديث". (ط ١، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣ م).

الذهبي، محمد السيد حسين. "التفسير والمفسرون" (مكتبة وهبة، القاهرة).

الذهبي، محمد بن أحمد. "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". (المكتبة التوفيقية).

الذهبي، محمد بن أحمد. "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: علي محمد البجاوي. (ط ١، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٦٣ م).

الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، (ط ٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ م).

الذهبي، محمد بن أحمد. "المغني في الضعفاء". تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

الزرقاني، محمد عبد العظيم. "مناهل العرفان في علوم القرآن". (ط ٣، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه).

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. "البرهان في علوم القرآن". تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط ١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه).

الزركشي، محمد بن عبد الله. "النكت على مقدمة ابن الصلاح".
تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. (ط ١، الرياض:
أضواء السلف ١٩٩٨م).

الزمنخشي، محمود بن عمرو. "أساس البلاغة". تحقيق: محمد باسل عيون
السود. (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م).
زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد. "شرح علل الترمذي تحقيق: الدكتور
همام عبد الرحيم سعيد (ط ١، الزرقاء/الأردن مكتبة المنار،
١٩٨٧م).

السباعي، مصطفى بن حسني. "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي".
(ط ٣، سوريا/بيروت: المكتب الإسلامي - ١٩٨٢ م).
السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين. "طبقات الشافعية الكبرى"،
تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو.
(ط ٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣ هـ).

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. "فتح المغيث بشرح الفية الحديث
للعراقي". تحقيق: علي حسين علي. (ط ١، مكتبة السنة
٢٠٠٣م).

السمعوني طاهر صالح. "توجيه النظر إلى أصول الأثر". تحقيق: عبد
الفتاح أبو غدة. (ط ١، حنبل: مكتبة المطبوعات الإسلامية
١٩٩٥م)،

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي. (دار طيبة).
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "ألفية السيوطي في علم الحديث". (المكتبة العلمية).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الإتقان في علوم القرآن"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤ م).

الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان في تأويل القرآن". تحقيق: أحمد محمد شاكر. (ط ١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠ م).
الطبي، حسين بن محمد. "الخلاصة في معرفة الحديث". (ط ١، نشر المكتبة الإسلامية ١٤٣٠ هـ).

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين. "التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح". تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (ط ١، المدينة المنورة: المكتبة السلفية ١٩٦٩ م).

العمرى، أكرم بن ضياء. "بحوث في تاريخ السنة المشرفة" .. (ط ٤، بيروت، بساط).

العيني، محمود بن أحمد. "عمدة القاري شرح صحيح البخاري". (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

الفارسي، الحسن بن عبد الرحمن. "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي". تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب. (ط٣، بيروت: دار الفكر ١٤٠٤).

الفياض، أحمد أيوب. "مباحث في الحديث المسلسل (مطبوع مع كتاب المسلسلات المختصرة للعلائي)". (ط ١، بيروت: الكتب العلمية، ٢٠٠٧ م).

القاري، علي بن محمد. "شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر". تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، ا: لبنان / بيروت: دار الأرقم).

القاري، علي بن محمد. "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح". (ط ١، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٢ م).

القاسمي، جمال الدين بن محمد. "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث". (بيروت: دار الكتب العلمية).

القرطبي، محمد بن أحمد. "الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي". تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. (ط ٢، القاهرة، دار الكتب المصرية ١٩٦٤ م).

القزويني، خليل بن عبد الله. "الإرشاد في معرفة علماء الحديث". تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس. (ط ١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩).

منهج المفسرين في التعامل مع أسانيد التفسير، د. عبد الحي بن دخيل الله المحمدي

الكوسج، إسحاق بن منصور. "مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه". (ط ١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٢م).

المرزوقي، عبد الكريم بن محمد. "أدب الاملاء والاستملاء". تحقيق: ماكس فايسفيلر. (ط ١ بيروت: دار الكتب العلمية - ١٩٨١).

المزني، يوسف بن عبد الرحمن. "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف". تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. (ط ٢ المكتب الإسلامي، والدار القيمة ١٩٨٣م).

المزني، يوسف بن عبد الرحمن. "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: د. بشار عواد معروف. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠).

مسلم، مسلم بن الحجاج. "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي).

المنياوي، محمود بن محمد. "شرح الموقظة للذهبي". (ط ١، مصر: المكتبة الشاملة، - ٢٠١١م).

النسائي، عبد الرحمن أحمد. "السنن الكبرى". تحقيق: حسن عبد المنعم شليبي. (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة ٢٠٠١م).

النيسابوري، محمد بن إبراهيم. "كتاب تفسير القرآن". تحقيق: الدكتور:
سعد بن محمد السعد. (ط١، المدينة المنورة: دار المآثر ٢٠٠٢ م).
٠(م)

الهيبي، ماهر ياسين فحل. "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء": (ط
١، عمان: دار عمار للنشر هـ - ٢٠٠٠ م)،
اليحصبي، عياض بن موسى. "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد
السماع". تحقيق: السيد أحمد صقر. (ط١، القاهرة / تونس:
دار التراث / المكتبة العتيقة ١٩٧٠ م).

Bibliography

- Al-Quran Al-Karim
- An-Nasaaei, Abdurahman Ahmad Bin Shu'ayb."As- Sunan Al-Kubrah". Investigated and edited by by Hasan Abdul Mun'eim, supervised by Shuaib Al-Arnaout, and forwarded by Abdullah bin Abdulmuhsin At-Turki. (1st edition. Beirut: Muhasasa Ar-Risalah,2001).
- Abu Dawood, Sulaiman bn Al-Ash'ath." Sunan Abi Dawood". Investigated by Muhammad Muhyie Ad-Din Abdul Hamid. (Beirut: Al-Maktabatu Al'asriyah).
- Abdulbaqi. (Beirut: Daru ihyai at-Turathi al-Arabi).
- Al- Baghawi, Al-Husayn bun Mas'oud."Sharhu As-Sunah". Investigated by Shuaib Al-Arnaout and Muhammad Zuhair As-Shawish. (2nd edition. Damascous, Beirut: Al- Maktabu Al-Islami,1983).
- Al-Aini, Mahmoud bun Ahmad." Umdat al-Qaari sharhu sahihu Al-Bukhari."(Beirut: Daru ihyau at-Turathi al-Arabiyah).
- Al-Albani, Abdurahman Muhammad Nasir Ad-Din."Da'eeff Al-Jami' As-Shagir wa ziyadatuh". Supervised by Zuhair Shawish. (Al Maktabu Al-Islami).
- Al-Albani, Abdurahman Muhammad Nasir Ad-Din." Da'eef Sunan At-Tirmidhi". Supervised by Zuhair Shawish. (1st edition. Beirut: Al-Maktabu Al-Islami,1991).
- Al-Amari, Akram Bin Zia."Buhuthu fi tarikhi As-Sunnah Al-Musharafa"(4thedition. Beirut: Bassat).
- Al-Baghawi, Al-Husayn bun Mas'oud. "Ma'alim at-Tanzil fi tafsir al-Quran=Tafsir al-Baghawi". Investigated and edited by Muhammad Abdullah an-Namri, Uthman Juma'h Dhumeirah, Suleiman Muslim al-

- Kharach. (4th Daru tayibah li an-Nashri wa at – Tawzihi,1997).
- Al-Baghdadi, Ahmad bun Ali "Al-Jami'u li akhlaqi Ar-Raawi wa Adabi As-Saami' ". Investigated by Mahmoud At-Tahan. (Riyadh, Maktabatu Al-Ma'arif).
- Al-Baghdadi, Al-Qasim bun Salaam."Fadhaail al-Quran li Al-Qasim bin Salaam". Investigated by Marwan al-Attiyah, Muhsin Kharabah, and wafau takiyu ad-Din. (1st edition. Damascus, Beirut: Daru ibn khathir,1999).
- Al-Baghdadi, Ahmad bun Ali."Sharafu Ashaabi Al-hadith". Investigated by Dr Muhammad Saeed Khati Ugli. (Ankara: Daru ihyahi As-Sunah An-Nabawiyah).
- Al-Baghdadi, Ahmad bun Ali."Tarikh Bagdaad wa zuyulihi". Studied and Investigated by Mustafa Abdul Al-Qadir 'Ata. (1st edition. Daru Al-Qutubu 'Al 'Ilmiyah 1417).
- Al-Bayhaqi, Ahmad bun Al-Hussein."Dalailu An-Nubuwwah wa ma'arifatu ahwaal sahibi As-shari'ah". (1st edition. Beirut: Daru Al-Kutubi Al-'ilmiyay, 1405H).
- Al-Bayhaqi, Ahmad bun Al-Hussein."Al-Asmau wa As-Sifat li Al-Bayhaqi". Investigated by Abdullah bin Muhammad Al-Hashidi. (1st edition, Jeddah: Maktabatu As- Asawadi,1993).
- Al-Bazar, Ahmad bun Amru "Musnad al-Bazaar al-Manshour bismi al-Bahr az-Zakhar". Investigated by Mahfuz Ar-Rahman Zeinullah (part 1-9), and 'Adil bin Sa'ad (10-17), and Sabri Abdul Khaliq ash-Shafi (18). (1st edition. Medinah: Maktabtu al-'ulumi wa al-Hikam,2009).
- Al-Bukhari, Muhammad bun Ismail."Al Jamiu' al musnad as-sahih al-mukhtasar min umuri rasulillahi Sala

- Allahu alaihi wa salam wa sunanihi wa ayamihi=Sahihu Al-Bukhari". Investigated by Muhammad Zuhair bin Nasir An-Nasir. (1st edition, Daru Tawq An-Nuhat,1422).
- Al-Farisi, Ali bun (Sultan) Muhammad, Nur ad-Din."Sharhu nukhbatu Al-Fikri fi mustalahat ahli al athar". Investigated by Sheikh Abdul Fath Abu Ghada, Muhammad Nazar Tamim, and Haytham Nazar Tamim. (Beirut: Daru Al-Arqam).
- Alfarisi.Al-Hassan bun Abdurahman. "Al-Muhadith al-Fasil baina ar-Rawi wa al-Waa'i". Investigated by Muhammad Ajaj al-Khatib. (3rd edition. Beirut: Daru al-Fikri,1404).
- Al-Fayadh, Ahmad Ayoub Muhammad Abddillah."Mabahith fi al-Hadiyh al-Musalsal (Matbu'u ma'a kitabi al-Musalsalatu al-Mukhtasarah li al-'alai). (1st edition. Beirut: Al-Kutubu Al-'ilmiyah,2007).
- Al-Haiti, Mahir Yassin Fahl."Atharu ilali Al-Hadith fi ikhtilaf Al- Fuqahah" Investigated by Hashim Jameel. (1st edition.'Uman: Dar ' Ammar,2000).
- Al-Iraqi, Abu Abdur-Rahim bin Al-Husein "At-Taqyeed wa Al-Idaah sharhu muqadimatu ibn As-Salaah". Investigated by Abdur-Rahman bin Muhammad Uthman. (1st edition. Madinah: Al-Maktabu As-Salafiyah ,1969).
- Al-Jadi'u, Abdullah Bin Yousuf. "Tahriru uloumi al-Hadith". (1st edition. Beirut:M uhasasatu Ar-Rayan li At-Tiba'a wa Nashri, 2003).
- Al-Kawsajj, Ishaq bun Mansour. "Masaeil al-Imam Ahmad bin Hanbal wa Ishaq bin Raahawaihi". (1st edition. Madinah: Al-Jamiatu al-Islamiyah,'amadat al-Bahthi al-'ilmi,2002).
- Al-Khattib, Iyaas Muhammad Harb. "Al-Qawlu Al-Mu'tabar fi bayani al-I'jaaz lil huroufi al-munqatiati min fawatihi as-Suwar". (1st edition. Khartoum: Matabi'u brentik li tibaa wa at-Taglif,2011).

- Al-Marwazi, Abdul Karim bin Muhammad. "Adabu Al-Imlaa wa Al-Istimlaa". Investigated by Max Weissfeller. (1st edition. Beirut: Dar Al-Kutubi Al-Ilmiyah, 1981).
- Al-Minyaawi, Mahmood bun Muhammad. "Sharhu Al-Mawqizah li Zahabi". (1st edition. Egypt: Al-Maktabatu Ashamilah, 2011).
- Al-Mazi, Yousuf bun Abdurahman. "Tuhfatu Al-Ashraaf bi ma'arifati Al-Atraaf". Investigated by Abdus-Samad Sharafudeen. (2nd edition. Al-Maktabatu Al-Islami, and Ad-Daru Al-Qayimah. 1983).
- Al-Mazi, Yousuf bun Abdur-Rahman. "Tahzeeb al-Kamaal fi asmaa Ar-Rijal". Investigated by Dr Bashar 'Awad Ma'aruf. (1st edition. Beirut: Muhasasatu Ar-Risalah, 1980).
- Al-Qari, Ali bun (Sultan) Muhammad. "Mirqaat al-Mafaatih sharhu mishkaati al-Masaabih". (1st edition. Beirut: Daru al-Fikr, 2003).
- Al-Qasimi, Muhammad Jamal Ad-Din Bin Muhammad Sa'eed. "Qawaa'id at-Tahdith min fununi mustalahi al-Hadith". (Beirut: Daru al-Kutubi al-Ilmiyah).
- Al-Qazwini, Khalil bun Abdillah. "Al-Irshaad fi ma'arifati ulamaa al-Hadith". Investigated by Muhammad Sa'eed Omar Idris. (1st edition. Ar-Riyadh: Maktabatu Ar-Rushdi, 1409H).
- Al-Qurtubi, Muhammad bun Ahmad. "Al-Jami' li Ahkaam Al-Quran =Tafsir Al-Qurtubi". Investigated by Ahmad Al-Bardawani and Ibrahim Uteifish. (1st edition. Cairo, 1964).
- As-Sakhawi, Muhammad bun Abdur-Rahman. "Fathu al-Mugith bi sharhi alfiyati al-Hadith lil iraaqi". Investigated by Aly Hussein Ali. (1st edition. Egypt: Maktabu As-Sunnah, 2003).
- At-Taymiyah, Majdudeen Abdus Salam bin Taimiyah, Abdulhalim bin Taymiyah, Ahmad bin Taymiyah,

- "Al-Muswadah fi ousouli al-Fiqh". Investigated by Muhyideen Abdulhameed. (Daru al-Kitab al-Arabi).
- Al-Yahsubi, Iyaad ibn Musa."Al –Ilma'u ila ma'arifati usuli Ar-Riwayah wa taqyidi As-Sama'a" Investigated by Mr. Ahmad Saqr. (1st edition.Cairo/Tunus: Daru At-Turath/Al-Maktabatu Al-'Atiqah,1970).
- Az-Zarkashi Muhammad Bun Abdillah. Investigated by Dr. Zine El Abidine Ben Mohamed Bla Freij."An-Nukatu 'ala muqadimati ibn as-Salah". (1st edition. Riyadh Adhwau as-Salaf,1998).
- An-Nisabouri, Muhammad bun Ibrahim."Kitaab Tafsir al-Quran". presented by Prof. Abdullah bin Abdul Mohsen al-Turki, investigated and commented by Dr. Saad bin Muhammad al-Sa'd. (1st edition. Medinah,2003).
- As-Suyouti, Abdurahman bin Abibakr. "Al-itqaan fi Uloumul Quran", Investigated by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim. (Al-Hayatul Al Misriyatu Al 'amah lil Al-Kitab,1974).
- As-Sam'ouni, Tahir bun Salih/Muhammad Salih."Tawjihuh An-Nazaar ilaa usouli Al-Athaar". Investigated by Abdul Al-Fatah Abu Gudah. (1st edition Halab: Maktabatu Al-Matbuati Al-Islamiyah,1995).
- As-Subaa'i, Mustafa Bun Husny."As-Sunnah wa makanatuha fi at-Tashri' Al-Islami". (3rd edition. Damascus, Syria, Beirut, Lebanon: Al-Maktabatu Al-Islami, 1982).
- As-Subki, Abd al-Wahhaab ibn Taqi ad-Din." Tabaqaat as-Shafi'i al-Kubra". Investigated by Abdul Fattah Muhammad Al-Helw. (2nd edition. Hijri li Tiba'a wa an- Nashri wa at- Tawzi',1413).
- As-Suyouti, Abdurahman bin Abibakr,."Alfiyah As-Suoyti fi Ilmi Al-Hadith". Corrected and explained by

- Professor Ahmad Muhammad Shakir. (Al-Maktabatu Al- 'Imiyah).
- As-Suyouti, Abdur-Rahman bin Abubakr, "Tadribu Ar-Raawi fi sharhi taqribi An-Nawawi". Investigated by Abu Quteibah Nazru Muhammad Alfarabi. (Daru Tayibah).
- At-Tabari, Muhammad bun Jarir Kathir, "Jami'u Al-Bayaan fi tahwili Al-Quran". Investigated by Ahmad Muhammad Shakir. (1st edition. Muhasasatu Ar-Risalah, 2000).
- At-Tamimi, Muhammad bun Hibaan "Al-Majrouhina mina al-Muhadithina wa ad-Dhu'afa wa al-Matrukin". Investigated by Mahmoud Ibrahim Zahid. (1st edition. Halab: Daru al-Wa'ayi, 1396).
- At-Taibi, Al-Husein bun Muhammad, "Al-Khulasatu fi ma'rifati Al-Hadith". (1st edition. Al-Maktabatu Al-Islamiyah 1430).
- At-Tirmidhi, Muhammad ibn Isa ibn Surah, " Sahih At-Tirmidhi". Investigated and commented on by Ahmad Muhammad Shaker part 1,2, Muhammad Fuad Abdul Al-Baqi (p3), and Ibrahim 'atwa 'iwad (p4-5) (2nd edition. 2nd edition. Egypt: Sharikatu wa matba'atu Mustafa Al-Babi Al-Halabi, 1975).
- Az-Zahabi, Muhammad bun Ahmad. "Mizanu al-I'tidaal fi naqdi ar-Rijal". (Investigated by Ali Muhammad Al-Bajawi. (1st edition Beirut: Daru al- Ma'rifa li tiba'at wa an-Nashri. 1963).
- Az-Zahabi, Muhammad bun Ahmad bin Outhman ibn Qaymaz. "Tarikh Al-Islam wa wafayaatu Al-Mashahiri wa Al A'alam". (Al Maktabatu At-Taofikiyah).
- Az-Zahabi, Muhammad bun Ahmad "siyar a'laam an-nubalaa". Investigated by a group of Investigators under the Supervision of Sheikh Shu'ayb Arnaout. (3rd edition. Muassatu Ar-Risalah , 1985).

- Az-Zahabi, Muhammad bun Ahmad bin Outhman."Al-Mugni fi ad-Du'afaa". Investigated by DR nurudin 'antar,
- Az-Zahabi, Dr. Muhammad As-Sayid Husein. "At-Tafsir wa Al-Mufasireen". (Cairo: Maktabatu wahba).
- Az-Zamakhshari, Mahmoud ibn Amr. "Asaasu Al-Balagah". Investigated by Muhammad Basil Ayoon As-Soud. (1st edition.Beirut: Dar Al- Kutubi Al-'Ilmiyah,1998).
- Az-Zarkashi, Muhammad bun Abdillah. "Al-Burhaan fi uloumi Al Quran" Investigated by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim (1st edition. Daru ihyaa Al- Kutubi Al-'Arabiyah, Issa Al - Babi Al - Halabi wa shurakahihi,1957).
- Az-Zarqaani, Muhammad Abdul Azim. "Manahili al-Irfaan fi uloumi al-Quran". (3rd edition. Issa Al-Babi Al-Halabi wa shurakahihi).
- Badr ad-Din, Muhammad bun Ibrahim "Al-Manhal Ar-Rawiyi fi mukhtasari uloumi al-Hadith an-Nabawi". Investigated by Dr. Muhie Ad-Din Abdurahman Ramadan. (2nd edition. Damascous: Daru al-Fikr1406).
- Ibn Abi Hatim, Abdur-Rahman bin Muhammad "Al-Jarhu wa At-Ta'dil" (1st edition. India: Tab'atu majlisu dairat Al-Ma'arif Al-'uthmaniyah, Beirut: Daru Ihyau At-Turath Al-Arabi,1952).
- Ibn Abi Hatim, Abdur-Rahman bin Muhammad. "Tafsir Al-Quran Al-Azim li ibn Abi Hatim". Investigated by As'ad Muhammad At- Tayib. (3rd edition. Saudi Arabia: Maktabatu nazar Mustafa Al-Baz 1419).
- Ibn al-Bayi', Muhammad bun Abdillah. " Ma'rifatu uloumi al-Hadith". Investigated by As-Sayid Mu'azam Hussein. (2nd edition. Beirut: Daru al-Kutubi al-'ilmiyah ,1977).
- Ibn al-Jazari, Muhammad bn Muhammad."Ghayatu an-Nihayah fi tabaqaati al-Quraa". (1st edition. Maktabatu ibn Taymiyah,1351).

- Ibn al-Mulaqin, Omar ibn Ali." Al-Badr Al-Munir fi takhriji al-Hadith wa Al-Athar Al-Waqi'ati fi As-Sharhi Al-Kabir". Investigated by Mustafa Abul-Gheit, Abdullah bin Suleiman and Yasser bin Kamal. (1st edition. Riyadh: Daru Al-Hijrah li An-Nashri wa At-Tawzi'a,2004).
- Ibn al-Qaadi, Muhammad bun Ali Muhammad Hamid." Mawsu'atu kashaaf istilaahaat al-funoun wa al-uloum". Investigated by Dr Ali Dahrouj, (1st edition. Beirut: Maktabatu lubnan nashirun.1996),
- Ibn as-Salaah, Outhman bun Abdurahman." Tabaqaat al-Fuqahaa as-Shafi'i al-Kubra". Investigated by Muhyi Ad-Din Ali Najib. (1st edition, Beirut: Dar al-Bashaer al-Islamiyah,1992).
- Ibn An-Najjar, Muhammad bun Ahmad."Sharhu al-Kawkab al-Munir". Investigated by Muhammad Az-Zuheili wa Nazihi Hamad. (2nd edition. Maktabatu 'Oubeikan,1997).
- Ibn Asakir, Ali bun al-Hassan. "Tarikh Damashq". Investigated by: Amr ibn Garama Al-Amrowi. (Daru Al-fikri li At-Tiba'ah wa An-Nashri wa At-Tawzi'i1995).
- Ibn Athir, Al-Mubarak bun Muhammad. "Jami'u Al-Usoul fi ahadithi Ar-Rasoul". Investigated by Abdul Al-Qadir Al-Arnautu, investigation completed by Bashir Uyoun. (1st edition. Maktabatu Al-Halwani Matba'atu Al-Malah, Maktabatu Dari Al-Bayan).
- Ibn Hajar, Abu Ahmad bin Hajar."Taqribu At-Tahzib". Investigated by Muhammad Uwamah. (1st edition. Syria: Daru Ar- Rashid,1986).
- Ibn Hanbali, Ahmad bun Hanbali."Musnadu al-Imam Ahmad bin Hanbali". Investigated by Shuaib al-Arnout,'Adil Murshid, and others. Supervised by Dr Abdullah bin AbdulMuhsin at-Turki. (1st edition. Muassasatu ar-Risalah,2001).

- Ibn kathir, "Tafsir ibn kathir. Investigated by professor Hikmat Bashir Yasin. (1st edition. Daru ibn Al-Jawzi,1431).
- Ibn Qayyim, Muhammad ibn Abibakr."I'lam al-Muwaq'if an Rabi Al- Alamina". Investigated by Muhammad Abdulsalam Ibrahim.(1st edition.Beirut:Daru Al-Kutubu Al-'Ilmiyah,1991).
- Ibn Sa'd, Muhammad bun Sa'd. "At-Tabaqatu al-Kubrah". Investigated by: Muhammad Abdul Qadir Atta. (1st edition. Beirut: Daru al-Kutubu al-'Ilmiyah,1990).
- Ibn –Taymiyah, Ahmad ibn Abd al-Halim."Minhaaj as-Sunah an-Nabawiyah fi naqdi kalami as-Shi'ah al-Qadriyah". Investigated by Muhammad Rashad Salim. (1st edition. Janiatu IMAM Suud al-Islamiyah,1986).
- Ibn –Taymiyah, Ahmad bin Abd al-Halim. "Muqadimatu fi Usouli at-Tafsir" (edition 1980. Beirut: Daru Maktabatu al-Hayah).
- Ibn Taymiyah,"Tafsir ayat ashkalat li ibn Taymiyah". Investigated by AbdulAziz Al-Khalifah. (1st edition. Maktabatu Ar-Rushdi,1417H).
- Ibn Taymiyyah, Shaykh al-Islam Ahmad."Al-Istigathatu fi Ar-Raddi alaa Al-Bakri". Invesigated by Dr Abdullah bin Dajin As-Sahli. (1st edition. Ar-Riyadh: Maktabatu dari Al-Minhaj li An-Nashri wa At-Tawzihi,1426H).
- Ibn Wahab, Abdullah bin Wahab."Tafsir Al-Quran mina Al-Jami' li Ibn Wahab", Investigated by Maykolous Morani. (1st edition. Daru- Al-Garbi Al-Islami 2003).
- Ibn-Hajar. Ahmad ibn Ali."Nuzatu an-Nazaar fi tawdihi nukhbati al-fikr fi mustalahi ahli al-athar". Investigated by Abdullah bin Daifflahi ar-Ruayli. (1st edition. Riyadh: Matbaatu safir1422).

- Ibn Manzour, Muhammad bun Mukram "Lisanu al-Arab". (3rd edition. Beirut: Al-Kutubu al-'ilmiya,1414).
- Ibn-Taymiyah, Ahmad bun Abdul Halim Al-Harani."Majmu'u al-Fatawa". Investigated by Abdur-Rahman bin Muhammad bin Qasim. (Medinah: Mujama' maliki Fahd 1995).
- Ibn-Yasin, Dr. Hikmat bun Bashir."Mawsu'atu as-Sahih al-Masbour mina at-tafsir bi al-Maathour". (1st edition. Medinah: Daru al-Maathar li an Nashri wa at-Tawzi' wa at-Tiba'a,1999).
- Muslim, Muslim bun al-Hajaj."Al-Musnad as-Sahih al-Mukhtasar bi naqli al-Adli an adli illa Rasulullahi sallallahu alai wa salam". Investigated by Muhammad Fuad
- Zainu Ad-Din, Abdurahman bin Ahmad "Sharhu ilali At-Tirmizi". Investigated by Hamam Abdur- Rahim. (1st edition. Jordan: Maktabatu Ad-Dar,1987).

The contents of the issue		
No.	The research	The page
1)	Anomalous Qiraa'aat in Al-Mustadrak: Study and Interpretation Dr. Ahmad bun Faris As-Saloum	9
2)	Al Lam'ah Fee Khilaaf As-Sab'ah by Imam "Abdul Wahab ibn Ahmad ibn Abdul Wahab Al Harethy Al Muzany Al Hanafy who is renowned as Ibn Wahban. died (768 A. D.) from the First Part of the Book up to the Last Chapters of Principles Dr. Hishaam bun Sulaiman bin Muhammad Az-zariei	97
3)	Biographies of [Quranic] Reciters Outside Al-Ma'arifa and Al-Ghaaya: Andalusian Reciters as Case Study Dr. Yousuf bun Mushlih bin Mahl Ar-Radaadi	227
4)	The Semantic Accuracy of Quranic Unique Words Mentioned in the Context of the Discussion About the Holy Quran Dr. Mahmoud Ali Outhman Outhman	349
5)	The importance of studying Arabic language for the students of Quranic studies and its means of advancement Prof. Muhammad bun Abdil Azeez bun Muhammad Al-Awaaji	459
6)	Exegetes' Methodology in dealing with Exegesis chains of transmission Dr. Abdul Hai bin Dakhil Allah Al-Muhammadi	581
7)	The judgement of Ghumari and Ibn Ashour on the Hadeeth of (Madinat Al-Ilm) the city of Knowledge Dr. Ahmad bun Ali Al-Handoudi Al-Ghamidi	705

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must have not been published before.
- It should be genuine, innovative and informative.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- It should include the following:
 - Title page in Arabic.
 - Title page in English.
 - An abstract in Arabic.
 - An abstract in English.
 - Introduction.
 - Body of the research.
 - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
 - Bibliography in Arabic.
 - Transliteration of Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
 - Necessary appendices (if any).
- If the research is published in paper form (hardcopy), the researcher will be given one free copy of the journal's issue in which his work was published and (10) copies excerpted from his research paper.
- In case the research is approved for publication, the journal assumes all of its copyrights and reserves the right to republish it in a hard or soft copy, and it also have the right to include it in a local and global databases with or without compensation, and without having to obtain the researcher's permission.
- The researcher shall not republish his research which has been accepted for publication in the journal in any other publishing channel without a prior written permission from the editor-in-chief.
- The style of documentation adopted in the journal is Chicago style.

(*) These general rules are explained in detail in the journal's website: <http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

The Editorial Board

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al-Muzaini
(editor)

A professor of Quranic science and its interpretation at Islamic University

Prof. Dr. Abdullah bun Julaidan Az-Zufairi

A professor of Aqidah at Islamic University

Prof. Dr. Hafiz bun Muhammad Al-Hakami

A professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Muhammad Sa'd bun Ahmad Al-Youbi

A professor of Fundamentals of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bun Muhammad Ar-Rufaa'i

A professor of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Abdu Raheem bun Abdullah As-Shinqiti

A professor of Quranic recitations at Islamic University

Prof. Dr. Ali bun Sulaiman Al-Ubaid

A former professor of Quranic science and its interpretation at Imam

Muhammad bun Saud's University

Prof. Dr. Mubarak Muhammad Ahmad Rahmat

A professor of Quranic studies at Ummu Darrman Islamic University

Prof. Dr. Muhammad bun Khalid Abdil Azeez Mansour

A professor of Fiqh and its fundamentals at Jordanian and Kuwait University

Editorial Secretary: **Khalid bun Sa'd Al-Ghamidi**

Publishing department: **Omar bun Hasan al-abdali**

The consulting board

Prof.dr. Sa'd bun Turki Al-Khathlan

A former member of the high scholars

His highness Prince Dr. Sa'oud bun

Salman bun Muhammad A'la

Sa'oud

Associate professor of Aqidah at King

Sa'oud University

His excellency Prof. dr. Yusuff bun

Muhammad bun Sa'eed

Vice minister of Islamic affairs

Prof.dr. A'yaad bun Naami As-Salami

The editor –in– chief of Islamic

Research's Journal

Prof.dr. Abdul Hadi bun Abdillah

Hamitu

A professor of higher education in Morocco

Prof.dr. Musa'id bun Suleiman At-

Tayyarr

Professor of Quranic Interpretation at King Saud's

University

Prof. dr. Ghanim Qadouri Al-

hamad

Professor at the college of education at

Tikrit University

Prof. dr. Mubarak bun Yusuf Al-Hajiri

former Chancellor of the college of sharia

at Kuwait University

Prof. dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furajj

A professor of higher education at Al-

Hassan the second's University

Prof. dr. Falih Muhammad As-

Shageer

A professor of Hadith at Imam bun Saud's University

Prof. dr. Hamad bun Abdil Muhsin At-

Tuwajjiri

A professor of Aqeedah at Imam

Muhammad bun Saud's University

Prof. dr. Abdil Azeez bun Abdurrahman

Ar-Rabee'a

Professor of compared Fiqh at the higher

school for Judiciary

Paper version

Filed at the King Fahd National Library No. 8736/1439 and
the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN) 7898-1658

Online version

Filed at the King Fahd National Library No. 8738/1439
and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
7901-1658

the journal's website

<http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html>

The papers are sent with the name of the Editor –
in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the
views of the researchers only, and do not necessarily
reflect the opinion of the journal)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Vol : 188 part 1

Issue : 52

March 2019